

**نحو عدالة انتقالية تصالحية في العراق**  
**دليل عملي مقترح للمسار المبني على**  
**النهج التشاركي**

**نحو عدالة انتقالية تصالحية في العراق**  
**دليل عملي مقترح للمسار المبني على النهج التشاركي**  
اعداد: يوسف وهبة/ غيث عقيل

اصدار جمعية الامل العراقية أيلول – سبتمبر 2022  
جميع حقوق الطبع أو اعادة النشر محفوظة لجمعية الامل العراقية  
[www.iraqi\\_alamal.org](http://www.iraqi_alamal.org)

جمعية الامل العراقية  
Iraqi Al-Amal Association



تنبيه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978

# نحو عدالة انتقالية تصالحية في العراق

## دليل عملي مقترح للمسار المبني على النهج التشاركي

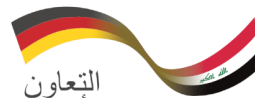
اعداد

يوسف وهبة/ غيث عقيل

جمعية العمل العراقي  
Iraqi Al-Amal Association



يسلم معاً للاستقرار  
SILM United for Security



التعاون  
الألماني

DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

## شكر وتقدير

يقدم مؤلفو هذا الدليل الشكر إلى منظمة امبيونتي ووتش (Impunity Watch) على الاستشارة والدعم الذي قدّموه في أثناء التحضير والكتابة، والشكر موصول إلى المشاركين والمشاركات في ورش العمل التحضيرية على ما قدّموه من آراء ومقترحات ساعدت في إنجاز هذا العمل.

تم دعم هذا الدليل من قبل الحكومة الألمانية. أي وجهات نظر في هذا الدليل هي نتاج مجموعة من النشاطات نفذتها جمعية الامل العراقية ومنظمة امبيونتي ووتش وهي لا تمثل أو تعكس موقف أو وجهة نظر الحكومة الألمانية.

## ملاحظة تمهيدية

يستخدم مطورو هذا الدليل مصطلح «العدالة الانتقالية/ التصالحية» للإشارة إلى أي سياسات أو تدابير أو مبادرات لها طابع أو تدرج في إطار مبادئ وأركان مفهوم «العدالة التصالحية» والتي يعتبرها مطورو هذا الدليل أحد مناهج «للعدالة الانتقالية». وبالتالي، لا يقترح مطورو هذا الدليل مصطلحاً جديداً في مجال «العدالة الانتقالية» والتعامل مع الماضي. وعليه، سيتم استخدام مصطلح «العدالة الانتقالية» في المواضيع التي تتعلق حصراً بأركانها، وسيتم استخدام مصطلح «العدالة التصالحية» في المواضيع التي تتعلق حصراً بمكوناتها الإضافية و/أو الفريدة، وسيتم استخدام مصطلح «العدالة الانتقالية/ التصالحية» في المواضيع التي تتعلق بالمحتوى الذي يرتبط بكون «العدالة التصالحية» نهجاً في سياق تطوير و/أو تطبيق «العدالة الانتقالية»، وذلك وفق ما ستم الإشارة إليه من عرض لهذه المفاهيم في سياق محتوى الدليل.

ويشير مطورو هذا الدليل إلى تعمّد عدم إعطاء طابع أكاديمي لهذا الدليل، وسيتمجلى ذلك من خلال عرض وترباط آراء واستنتاجات ممثلي المجتمع المدني والجهات الحكومية المشاركة في أنشطة حوارية سابقة كألوية على تكثيف المحتوى بمراجع وحواشي أكاديمية ومرجعية على الرغم من توفرها بكثرة. والهدف من ذلك جعل هذا الدليل مادة أنتجها عراقيون لتعكس واقعهم وفهمهم لحاجات مجتمعهم وتطلعهم للمستقبل. لذلك، على الرغم من تقديم الدليل لمحتوى مفاهيمي في كثير من الأحيان، تجنب مطورو هذا الدليل الاقتباس الحرفي لهذا المحتوى، وعملوا على تطويعه من مصادر متنوعة أهمها - كلما كان مناسباً - ما عبّر عنه المشاركون في الأنشطة الحوارية السابقة.

## أ. المقدمة

يُعدُّ تطبيق مسار العدالة الانتقالية/ التصالحية واحداً من القرارات التاريخية التي تتَّخذها الدول بعد الحكم الدكتاتوري أو النزاعات المسلَّحة التي تشهد انتهاكات واسعة لحقوق الانسان؛ للانتقال إلى مرحلة أكثر استقراراً، تتعامل مع الأسباب الجذرية التي أدَّت الى تخلخل بنية المجتمع وظلم فئات اجتماعية وغياب حكم القانون. وتقدِّم العدالة الانتقالية/ التصالحية مجموعة من التدابير والاجراءات التي تُسهم في ضمان عدم تكرار المظالم والمآسي التي حدثت في الماضي، وإنصاف الضحايا وضمان إعادة إدماجهم في المجتمع وتحقيق التنمية على المدى البعيد.

نقصد بمصطلح العدالة الانتقالية، والمعروف أيضاً باسم التعامل مع الماضي، مجموعة واسعة من الممارسات التي تُركز على انصاف المجتمعات التي مرت بفترات من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. العناصر الاساسية للعدالة الانتقالية هي الحقيقة، جبر الضرر، العدالة، وعدم التكرار التي تُترجم الى مجموعة من السياسات والتدابير خلال فترة انتقالية بعد فترة من الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان التي تعاني منها المجتمعات والاستمرار بالفشل في التعامل مع الموروثات التي تؤثر سلباً على المسار السياسي والاجتماعي للبلد.

أما مصطلح العدالة التصالحية - في هذا السياق - فنقصد به التركيز على الضرر الذي يسببه الفعل الخاطئ الذي يؤثّر في المجتمع، والسعي لضمان عدم تكراره بإشراك الضحية والجاني والمجتمع ومؤسسات الدولة المعنية في عملية معالجة الأسباب، وتصميم تدابير الجبر المناسبة على أنَّها تدابير بديلة أو موازية لتدابير العدالة الجنائية، والتركيز على المواجهة والاعتراف والاعتذار والانتصاف الفعَّال.

مرَّ العراق بسنوات من الحكم الدكتاتوري وسوء الإدارة والنزاعات المسلحة التي كانت سببا أساسيا في تراكم المظالم، وشعور فئات مجتمعية بالإقصاء وعدم التمثيل العادل في مؤسسات الدولة، وسوء توزيع الموارد والثروات وعدم استثمار الامكانات البشرية، أدى الى خلق نوع من عدم الثقة واستمرار دوامة العنف والصراع بأشكال مختلفة. وشرعت الدولة بعد سنة 2003 بتطبيق تدابير وإنشاء مؤسَّسات للعدالة الانتقالية، وقد أدَّت هذه المؤسَّسات دورا لا بأسَ به في العمل على بعض أشكال انصاف الضحايا وتعويضهم ماليا، فضلا عن تطبيق تدابير عدالة جنائية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات. ولكنَّ ما يؤخذ على هذه التجربة هو أنَّها ركَّزت على مسارات وتدابير معينة، ولم تراعى مسارات وتدابير أُخرى، اجتماعية واقتصادية، يمكن تطبيقها على نحوٍ متزامن؛ لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الانسان والانتقال إلى مرحلة التأسيس لمجتمع متماسك وضمان حقوق الأفراد والجماعات. ولم يحظَ هذا المسار بالقدر الكافي من المناقشات المجتمعية وإشراك فئات مختلفة، ولا سيَّما الضحايا؛ للاستماع إليهم بما يلبي طموحهم؛ وذلك لتسارع الأحداث في ذلك الزمن، والحاجة إلى إعادة بناء مؤسَّسات الدولة.

يأتي هذا الدليل لتقديم مسار مقترح للعدالة الانتقالية/التصالحية في العراق، مع التركيز على التدخُّلات والتدابير التي لم يُركَّز عليها في تجربة العدالة الانتقالية في العراق. وتعتمد هذه المنهجية المقترحة النهج التشاركي القائم على إشراك الضحايا في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة والمحاسبة، بعيدا عن إسقاط أيَّة تجارب لدول أُخرى على السياق العراقي. وقد أشركنا - في إعداد هذا الدليل - فئات مجتمعية مختلفة، كالضحايا والأكاديميين والباحثين والإعلاميين، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسَّسات الحكومية ذات الصلة. ويتضمَّن الدليل ثلاثة مسارات، تبدأ ببناء الثقة والروابط المجتمعية واقتراح آليات عملية للتقريب بين الأطراف المجتمعية والرسمية المختلفة؛ تمهيدا للمسار الثاني الذي يتضمَّن نشر المعرفة المستنيرة بخصوص منهجيات وتدابير العدالة الانتقالية/التصالحية، مع الأخذ بأراء فئات مجتمعية متنوِّعة فيما يجده مناسبة للسياق العراقي، مع مراعاة الخصوصيات المناطقية. أمَّا المسار الثالث المقترح فهو الإطار الرسمي الذي يشترك في تنفيذه المجتمع والمؤسَّسات الرسمية، ويحتاج إلى غطاء قانوني رسمي ليكون مكمِّلا للجهود السابقة وغير متعارض مع البيئة التشريعية والقانونية، بل يعمل على تحسينها وسدِّ الثغرات؛ على وفق منهج متَّفَق عليه.

ويسعى هذا الدليل ليكون مرجعا معرفيا في نماذج مختارة من تدابير العدالة الانتقالية التصالحية وممارساتها ومبادراتها (تدابيرها). ويستند اختيار هذه (التدابير) إلى مخرجات سلسلة من الأنشطة المعرفية والحوارية، بمشاركة

ممثلين عن منظمات المجتمع المدني العراقي وقادة مجتمعيين وموظفين عراقيين يمثلون السلطتين التنفيذية والتشريعية. وناقش المشاركون والمشاركات الحاجات والتدابير الملائمة والتحديات، فيما يتعلق باعتماد ما يناسبها من التدابير أو التدخلات وتطويرها في ضمن السياق العراقي وخصوصيته، بناءً على ما اطلعوا عليه من إطار معرفي مفاهيمي في العدالة الانتقالية التصالحية، فضلاً عن الاطلاع على تجارب شعوبٍ أخرى في هذا الشأن. ويفترض مطورو هذا الدليل أن التدابير الموصوفة فيه يجب أن تكون وثيقة الصلة بالواقع العراقي، بل لا بدّ من أن تُولد من رحم تجربة غنية وغير مسبوقة، كما عبّر عنها المشاركون والمشاركات في الحوارات، ويمكن أن تكون قاعدة حقيقية لإطار أوسع وأشمل من العمل على خلق مسار حقيقي ومعتمد للعدالة الانتقالية التصالحية في العراق. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدليل لا يتناول تدابير العدالة الجزائية بوصفها إحدى مكونات العدالة الانتقالية؛ ليس بقصد إهمالها أو عدم العناية بها، إنّما لأنها تُعدّ - وحدها - مبحثاً واسعاً، فضلاً عن أنّها لم تكن محورا أساسياً في النشاطات السابقة، بحكم طبيعة الأنشطة في هذا الدليل والرغبة في مناقشتها والتركيز عليها. ومع أنّ الذين يعملون على تطوير الدليل يؤكّدون أنّ الوصول إلى العدالة، بمختلف أشكالها، حقٌّ أصيلٌ وركنٌ متينٌ من أركان العدالة الانتقالية والانتصاف الفعّال، ولكنّها يجب ألا تكون بمعزلٍ عن مناقشة مسارات العدالة الانتقالية في العراق، إنّما هي أسُّ رئيس من الأسس المعتمدة في هذا السياق؛ لرسم خارطة طريق متكاملة ومتجانسة.

ويقدّم الدليل وصفاً فكرياً وعملياً لأغلب التدابير التي نوقشت في ضمن السياق العراقي، ويسعى إلى أن يوفر لأصحاب المصلحة المعنيين مادّة معرفية مبسّطة قابلة للتطبيق والتطويع الفعلي؛ بما يتناسب مع واقع المجتمع العراقي وطبيعة تنوّعه والمعايير الثقافية والاجتماعية التي يحتكم إليها؛ ليكون - هذا الدليل - «قاموساً» للتدابير الممكنة ضمن السياق، يمكن تطويره إلى خطّة عمل متكاملة وقابلة للتطبيق.

إنّ تبني مسار للعدالة الانتقالية/التصالحية في العراق، يحظى بالقبول المجتمعي وبغطاء رسمي، يُعدّ غرضاً رئيساً ينبغي التحضير والتخطيط له على نحوٍ مكثّف، تتضافر فيه جهود عدّة فعاليات مجتمعية ورسمية، ولا سيّما جهود منظمات المجتمع المدني العراقي؛ على أنّها حلقة وصلٍ بين المجتمع وصنّاع القرار. ويجب أن لا ننسى بأنّ تجارب العدالة الانتقالية في البلدان التي شهدت تجارب مماثلة، كانت قد بدأت بحراكٍ ومطالب اجتماعية أدّت - في مرحلة من المراحل - إلى تجاوز السلطة السياسية معها وإدراكها لضرورة التغيير والتحول الحتمي المستند إلى حاجة المجتمع.

وُنفّذت أربعة ورش عمل في محافظات بغداد، نينوى، كركوك، وصلاح الدين، في 2021 - 2022، إذ أشركنا فيها:

ضحايا، منظمات مجتمع مدني، أكاديميين، باحثين، وقادة مجتمعيين، فضلا عن المؤسسات الرسمية ذات الصلة. وقد تضمّنت ورش العمل التعريف بمفهوم العدالة الانتقالية/ التصالحية ودراسة تجارب بعض الدول في هذا الشأن، والاستماع إلى آراء المشاركين والمشاركات واقتراحاتهم، فيما يتّصل بالتدابير والتدخلات المقترحة، بما يتناسب مع السياق المحلي ويحقّق لها قبولا مجتمعيًا ومن ثمّ الانتقال إلى مستقبل أكثر استقرارًا. ويقدم هذا الدليل أيضا رؤية المشاركين والمشاركات في كيفية التعامل مع إرث انتهاكات حقوق الانسان، ومعالجة الحاجات التي عرضتها المجموعة المشاركة.

وبعد، فإننا نأمل أن يكون هذا الدليل مصدر إلهام لبرامج المجتمع المدني المحلي والدولي ولصناع السياسات الرسميين في العراق.



## ب. لَمَن هذا الدليل؟

يعتقد مطورو الدليل بأنَّ منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية ذات الصلة هم المستفيدون المباشرون منه؛ والتفسير المنطقي لذلك يرجع إلى اعتماده النهج التشاركي والمبادرة في مناقشته، والدفع باتجاه عدالة انتقالية تصالحية في العراق. إنَّ هذا النهج من شأنه أن يجعل من تدابير المجتمع المدني محورا رئيسا مكمِّلا وداعما، ويكون أحيانا مؤسِّسا لما يُتوقع من الدولة أن تقوم به في سبيل تطوير تدابير عدالة انتقالية تصالحية فاعلة، بعد أن يبادر هؤلاء المستفيدون إلى تحليل السياقات ويصمِّموا تدخُّلاتهم في ضوء هذا التحليل، بحيث تتقاطع جهودهم من دون أن تتعارض، ومن ثمَّ يكون المجتمع العراقي هو المستفيد النهائي من هذا الدليل.

## ج. كيف نتعامل مع هذا الدليل؟

يعرض الدليل سلسلة من التدابير التي يمكن اعتمادها على نحوٍ تسلسلي أحياناً ومتوازٍ أحياناً أخرى. إنَّ تصنيف التدابير إلى مساحات مجتمعية وأخرى رسمية لا يعني الفصل الكلي بينهما، إنَّما يسعى إلى المساهمة في تهيئة الظروف الفعلية المجتمعية، والتعاون مع الفضاءات الرسمية التي لا يمكن التأسيس لعدالة انتقالية تصالحية نافذة ومستدامة من دونها.

يقدم الدليل إطاراً مفاهيمياً وسياًقياً للعدالة الانتقالية/ التصالحية في العراق، قبل تقديم «خارطة طريق» مقترحة والتي تتكون من ثلاث مكونات:

- 1 - خطوات أساسية لأي تدخلات مجتمعية أو رسمية (من 1 إلى 3).
  - 2 - المساحات/ التدخلات المجتمعية المقترحة (من 4 إلى 7).
  - 3 - المساحات/ الإجراءات الرسمية المقترحة (من 8 وما بعد).
- تحت قسم «نحو خارطة الطريق»، يقترح الدليل سلسلة التدابير أو التداخلات التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية أن تبادر إلى تنفيذها؛ في ضوء خطط استراتيجية لتحديد النقطة المحورية التي تبدأ بالتقاطع الفعّال مع التدخلات الرسمية. يُشار إليها في الدليل كمساحات أو تدخلات مجتمعية.
    - في هذه الفئة، يمكن لمستخدمي الدليل أن يطلعوا في النقاط من 1 إلى 7 على تدخلات مقترحة يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنفذها.
    - تجدر الإشارة إلى أن النقاط من 1 إلى 3 ترتبط وتعتبر أساسية لأي تدخلات ومن ضمنها المساحات والتدابير الرسمية.
  - وعليه، يجب ألا يجري تطوير التدابير المجتمعية بمعزل عن بقية التداخلات الرسمية. ويُفترض بالمستفيدين من

هذا الدليل أن يكونوا على وعي بالتقاطعات العديدة بين المسارين. فعلى سبيل المثال، يمكن تنفيذ تدخلات حفظ الذاكرة عبر المساحات المجتمعية وكذلك كجزء من التدابير الرسمية. ويفترض أن يكون التخطيط للتدخلات على وفق ما يقدمه هذا الدليل، متضمناً المكونات اللازمة للانخراط الفعّال مع الجهات الرسمية، ويقدم الدليل العديد من التوصيات بهذا الخصوص والعديد منها مفصّل في التدخلات المقترحة في النقاط 5 و7.

- ولأنّ الدليل يسعى إلى تزويد أصحاب المصلحة المعنيين بمرجع معرفي قابل للتنفيذ، ويفترض ألاّ يقع التعرّف على تدخلات محدّدة إلاّ في إطار توجّه متسلسل ومتربط المراحل و/ أو التدخلات. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تنفيذ التدخلات القائمة على الانخراط المباشر لمجموعات العائلات والضحايا قبل التأكد من إعدادهم كمحور للعملية برمتها كما هو مفصّل في النقط الخامسة من خارطة الطريق المقترحة.
  - حتى الجهات التي تخطّط لتخصيص تدخلاتها في ضمن التدخلات الموصوفة في الدليل، ينبغي ألاّ تقوم بذلك من دون الأخذ بالحسبان ضرورة تقاطع خططها - وإن كانت محدودة - مع بقية التدخلات المحتملة من أطراف أخرى، ومن ثمّ عليها أن تطلّع على محتوى هذا الدليل على نحوٍ شامل؛ كي لا تكون معرفتها بالتدخلات المرغوبة محدودة ومنعزلة، بما يؤثر سلباً في المغزى الحقيقي لتشجيع تدخلات العدالة الانتقالية التصالحية.
  - ترتبط التدخلات المقترحة من النقطة الثامنة وما بعدها بالمساحات والتدابير الرسمية المقترحة دون أن يؤثر ذلك بالطبع على أهمية دور منظمات المجتمع المدني والنهج التشاركي.
- تمت صياغة معظم التدخلات المقترحة في إطار تقديمي أولاً بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التنفيذية ذات الصلة.

## د. هل نحتاج لعدالة انتقالية/تصالحية؟

ما زالت العدالة الجنائية بمفهومها وشكلها المقتصر - عمليا - على إجراءات المحاكمة والعلاقة الثنائية العمودية بين السلطة/ القانون والجاني عاجزة عن ملاحظة حقوق الضحايا إلا من خلال مبدأ الجريمة والعقاب؛ وإنَّ هذا النمط من العدالة يختزل دور المجتمع في تنفيذها بوصفه مستفيدا من تنفيذ هذا المبدأ فحسب (الجريمة والعقاب).

إنَّ معالجة آثار الماضي متعدّد المراحل والموروثات المؤلمة في العراق؛ نتيجة الحكم الاستبدادي والنزاعات المسلحة والمجتمعية والإرهاب لا يمكن أن تتحقّق من خلال قاعة المحكمة منفردة؛ فهذه الموروثات لا تتّصل بعلاقة الجاني بالضحية المباشر أو بالسلطة والقانون، إذ تمتدُّ آثارها وتتشعّب على نحوٍ بالغ التعقيد، من شأنه أن يؤثّر في مستقبل المجتمع ويتركه رهينة تنازعات ظاهرة وخفية تستحيل معالجتها بناء على مبدأ الجريمة والعقاب، فضلا عن أن تقديم التعويضات المالية للضحايا أو لعوائلهم من دون التوسّع في التدابير الأخرى لجبر الضرر، كتقديم الدعم النفسي والقانوني وتوفير الفرص التعليمية والاقتصادية المناسبة والشروع في عملية تنمية اقتصادية تؤثّر إيجابا في حياة الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع؛ وتوفّر لهم مستوى لائقا من الأمن الانساني، قد لا يُمكن هذه الفئات من الاندماج بشكل ايجابي وفَعّال في المجتمع، ويخلق - لاحقا - انقساما مجتمعيًا وتنافسا بين فئة مستفيدة تحصل على الامتيازات وفئات أُخرى تجد نفسها غير مستفيدة.

إنَّ تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وشعور فئات مجتمعية بالظلم لا يسهم في الانتقال إلى مرحلة أكثر استقرارا، ويدفعنا للنظر في اقتراح مسار عدالة انتقالية تصالحية، يأخذ بالحسبان شمول فئات مجتمعية مختلفة، تعرضت لانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في مراحل زمنية مختلفة.

ولا يمكن للمجتمع العراقي وفاعليه أن يرضوا عن احتمال تكرار الماضي، طالما لم تُعالج أسبابه ولم يُؤسّس لمستقبل يضمن السلام المجتمعي المستدام والنمو وسلطة القانون وحقوق الإنسان. وقد ثبت للعديد من الشعوب أن ضمان عدم

تكرار الماضي لا يمكن تحقيقه من خلال إجراءات العدالة الجنائية بشكل منعزل عن مسار متكامل من التدابير الأخرى. وكانت محكمتا يوغوسلافيا السابقة ورواندا علامتين فارقتين في مسار العدالة الدولية، مع أنَّهما فشلتا بوضوح في تحقيق الاستقرار والسلم المجتمعيين، إلا عندما انطلقت مبادرات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

تُعدُّ العدالة التصالحية بديلا حقيقيا لمفهوم الانتقام وتدمج المجتمع كاملا في العلاقة مع الجناة؛ ليتحول الضرر الذي تسبَّبوا به إلى ضرر يمس كلَّ المجتمع، بمنَّ فيهم هم أنفسهم وعائلاتهم وامتداداتهم المجتمعية. تؤدِّي العدالة التصالحية دورا محوريا في إصلاح أسباب القيام بالأفعال الخاطئة وتحويل السلوكيات المسيئة لها إلى مكوّنات؛ لجبر الضرر وضمان عدم التكرار وبناء السلام المجتمعي. ولأنَّ الوضع العراقي وضعٌ خاصٌّ مركَّب ومعقَّد، تتداخل فيه الوقائع والأحداث عبر قرونٍ خلت، فلا بدَّ من أن تشمل العدالة الانتقالية مكوّناته كافَّة في تصميم مستقبل، لا تتكرَّر فيه المآسي التي ما زال يعاني من نتائجها وآثارها.

## هـ الإطار المفاهيمي العام للعدالة الانتقالية التصالحية

«العدالة الانتقالية هي مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع للتصالح مع إرث من الانتهاكات الماضية واسعة النطاق؛ من أجل ضمان المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة».<sup>(1)</sup> وحقيقة الأمر أنّ مسار للعدالة الانتقالية يقتضي أن يستند إلى الأركان الآتية، وهي حقوق فردية ومجتمعية في الوقت نفسه:<sup>(2)</sup>

- الحقيقة
- العدالة
- جبر الضرر
- ضمانات عدم التكرار

إنّ هذه الأركان ليست - وحدها - وصفة عملية جاهزة للمجتمعات لتتبّعها بأسلوب «قائمة التحقّق»، إنّما من شأنها أن تُحدّد لها الأطر العامة للتدابير التي يُفترض بالمجتمعات أن تصمّمها في ضوء حاجاتها وطبيعة ماضيها وحاضرها؛ ابتغاء تحقيق الأغراض الرئيسة المتمثّلة بالتعامل مع الماضي لنقل المجتمع إلى مستقبل لا يسمح بتكرار الماضي الأليم. من هنا، يُفترض أن لا تكون التدابير - التي تتخذ في هذا الشأن - آنية، أو أن لا تأخذ بالحسبان الركن الأخير؛ أي عدم التكرار، وإلاّ لا يمكننا الحديث عن عدالة انتقالية.

والعدالة التصالحية<sup>(3)</sup> هي مجموعة تدابير للعدالة الانتقالية التي تعدّ الجريمة أو الانتهاك أكبر من مجرد خرق للقانون،

(1) الأمم المتحدة، ملاحظة توجيهية من الأمين العام، نهج الأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية، آذار/ مارس 2010.

(2) أنظر على سبيل المثال: مؤسسة السلام السويسرية، إطار عمل نظري للتعامل مع الماضي، 2016 (متوفر عبر الرابط: [https://www.swisspeace.ch/assets/publications/downloads/Essentials/f8edf4c6eb/A\\_Arabic\\_Past\\_the\\_with\\_Dealing\\_for\\_Framework\\_Conceptual\\_ch](https://www.swisspeace.ch/assets/publications/downloads/Essentials/f8edf4c6eb/A_Arabic_Past_the_with_Dealing_for_Framework_Conceptual_ch)). (swisspeace.pdf - 16 - Essential -

(3) أنظر بعض التعريفات: المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، العدالة التصالحية: تقرير الأمين العام،

إنّما هو ضرر يصيب الأشخاص والعلاقات والمجتمع، والاستجابة العادلة تقتضي معالجة الضرر والفعل نفسه؛ لضمان إرضاء المتضررين وإنصافهم، ومن ثمّ عدم تكرار الفعل.



تعتبر الحقيقة، العدالة، جبر الضرر، وضمانات عدم التكرار الحقوق الأساسية التي يستند إليها مسار العدالة الانتقالية التصالحية المقترح، هذه الحقوق ليست حقوق فردية فحسب، بل تأخذ بنظر الاعتبار حق المجتمع ومصالحته في الانتقال الى مستقبل لا تتكرر فيه انتهاكات الماضي.



يُعدُّ مفهوم العدالة التصالحية أحد أوضح أشكال النهج التشاركي المرتكز على جميع الأطراف، بحسب السياق وهذا ما تُظهره أفكار العدالة التصالحية ومبادئها الأساسية.

العدالة التصالحية هي نظرية للعدالة تؤكد إصلاح الضرر الناجم عن الفعل الخاطيء، ويُفضّل تحقيق ذلك من خلال العمليات التعاونية التي تسمح لجميع الأطراف الراغبين بالالتقاء، بأساليب وأشكال مختلفة، وتصميم تدابير تضمن عدم إفلات المتسببين بالضرر من العقاب من جهة، وتُشركهم في تحمّل مسؤولية جبر ضرر المتضررين، عبر إشراكهم بشكل فعّال في تدابير الجبر التي تُرضي المتضررين، وتُسهّم في إعادة دمجهم بالمجتمع، بما يضمن عدم تكرار ما حدث.

يعزّز هذا النهج من ملكية الضحايا ووكالتهم على حقوقهم وقضيتهم؛ ليمكنّوا من التدخل مباشرة في أشكال الجبر المناسبة لهم ولمجتمعاتهم، بما يُتيح للأطراف المواجهة الإيجابية، الأمر الذي يُيسر لهم الاعتراف والاعتذار، وكذلك يفرض إجراءات عقابية إصلاحية تعود بالنفع على المجتمع وتجانسه.

تقوم العدالة التصالحية - عدا أركان العدالة الانتقالية العامة - على أربعة مبادئ أساسية:<sup>(1)</sup>

7 كانون الثاني 2002 (متوفر عبر الرابط: [https://www.unodc.org/documents/commissions/CCPCJ/CCPCJ\\_Sessions/CCPCJ\\_11/E/A.pdf\\_5\\_2002\\_CN15\\_E/05\\_2002\\_CN15](https://www.unodc.org/documents/commissions/CCPCJ/CCPCJ_Sessions/CCPCJ_11/E/A.pdf_5_2002_CN15_E/05_2002_CN15)).

(1) أنظر على سبيل المثال: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفهوم وقيم ونشأة العدالة التصالحية (متوفر عبر الرابط: [https://www.unodc.org/e4j/ar/crime\\_prevention\\_module\\_criminal\\_prevention\\_1\\_key/8\\_justice.html\\_restorative\\_justice.html](https://www.unodc.org/e4j/ar/crime_prevention/module_criminal_prevention_1_key/8_justice.html_restorative_justice.html)).

- الجبر: التركيز على الضرر الناتج عن الفعل وليس على الفاعل، وأثره في المجتمع وليس في الفرد أو السلطة فقط.
- المواجهة والشمول: إخراج مفهوم العدالة من ثنائية الجاني والضحية أو الجاني والدولة، ووضع الجميع في مواجهة لتحديد الجبر الأنسب للضرر.
- التحويل: تعديل وتحويل السلوكيات المسببة للضرر، بما يسهم في تغييرات جذرية في المجتمع وطبيعة علاقاته، فضلا عن التركيز على ما تحسبه الضحية جبرا، واتباع سلوكيات تحقق هذا الجبر، حتى وإن كانت خارج نطاق الضرر نفسه.
- مسؤولية الدولة: يجب ألا يكون هذا المسار بديلا عن الدولة ومسؤوليتها الأصلية في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية؛ فهي المسؤولة عن الحفاظ على النظام ودور المجتمع في بناء السلام.



## و. التحديات، القواعد الأساسية، وإدارة التوقعات

ما هي التحديات التي يواجهها تطبيق مسار عدالة انتقالية تصالحية في السياق العراقي؟

إن مسارات العدالة الانتقالية التصالحية ليست بالسهولة التي تبدو عليها نظرياً، على الرغم من سمو أهدافها وأثرها المنشود في مستقبل المجتمعات؛ فهي لا تقترن بنصوص قانونية واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ في سياق الحقوق والواجبات، إنما هي رهنٌ بخصائص كل تجربة وطبيعة المجتمع والمعايير والقيم والأعراف التي يحتكم إليها، والتحديات التي تواجهها، مع أن عدداً ليس بالقليل منها يصلح للتجربة العراقية، لعل أبرزها:

- العدالة مفهوم ذاتي وتحقيقتها نسبي، بحسب مقياس كل فرد.
- الاقتناع المتراكم لأبناء المجتمع كافة بمبدأ الجريمة والعقاب، وثنائية الجاني والضحية أو السلطة.
- تعدد المراحل الزمنية ونوعية الموروثات المؤلمة والجناة والضحايا.
- الاختلاف - ويكون حاداً في بعض الأحيان - بين الخلفيات الثقافية والاجتماعية والدينية.
- توسع دائرة الانتهاكات والحقوق المتأثرة بالموروث الأليم إلى خارج الأنماط «التقليدية»، كالقتل والتعذيب والاختفاء القسري؛ لتمسّ قضايا أخرى كالسمعة والوصم والتهميش والتمييز والملكية...، إلى غير ذلك من القضايا، ليس على مستوى الأفراد فحسب إنما تشمل المجتمعات أيضاً.
- حداثة المفهوم والمسار عامة وفي السياق العراقي خاصة.
- قلة الخبرات الأكاديمية المتخصصة.

- مشكلة الموارد والمصادر الضرورية لتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية التصالحية.
- فقدان الثقة بالسلطة لأنّها (سلطة)؛ نتيجة تراكم تجارب الماضي.
- الأوضاع الأمنية ودور مراكز القوى السياسية والمسلحة.
- صعوبة التنسيق والتخطيط المشترك، أو في الأقل غير المتناقض بين فاعلي المجتمع ولا سيّما منظمات المجتمع المدني.



إنّ ضمان المعرفة المستنيرة للمجتمع وإعتاد النهج التشاركي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة يساعد في بناء الثقة بمسارات العدالة الانتقالية التصالحية ويزيد من فرص النجاح.



- من هنا، من الضروري الأخذ بالحسبان مجموعة من القواعد الأساسية الضرورية، بالحدّ الأدنى خلال التخطيط لهذه التدخلات أو التدابير وتنفيذها، ويُعدُّ اعتمادها مساهمة فعلية في محاولة تجاوز هذه التحديات:
- المعرفة المستنيرة أساس كلِّ الحقوق، ومن ثمّ التدابير الممكنة. ومن حقّ الجميع أن يعرف بوضوح الأساس المنطقي لهذه التدابير، وأهدافها، وتحدياتها، ونتائجها المتوقعة.
  - اعتماد النهج التشاركي في كلِّ الأحوال، وعدم إسقاط التدابير بمعزلٍ عمّا تحدّده القطاعات المجتمعية من حاجات ومسارات مُرضية.
  - تحديد القضايا الجامعة، على أنّها نقطة انطلاق، والبناء على ما يتحقّق - في هذا الشأن - من تقدّم على مستوى جمع الكلمة وردم الهوة بين الأطراف.
  - دعم الضحايا والعائلات ليتصدروا المبادرة ويكونوا في مركز العملية.
  - الأخذ بزمam المبادرة والحرص على أن يكون التفاعل مع مؤسّسات الدولة والتعاون معها أو دعمها، من دون الاتكال عليها كليّاً أو انتظار المسارات الرسمية التي تُسقطها هذه المؤسّسات.
  - الحرص على ألاّ يتحوّل النهج التشاركي إلى مسعى تنافسي بين الأطراف المعنية.

- التكامل بين التدخلات وعدم اعتماد تدابير جزئية تختزل أركان العدالة الانتقالية في جوانب دون سواها، مثل اقتصار جبر الضرر على التعويضات المالية.
- يجب ألا تُلحق أيّة تدخلات أو مبادرات الضرر بأيّ طرف.
- إدارة توقعات الجميع بشكل موضوعي وشفافاً.

ويمكن ضمان إدارة شفافة للتوقعات، من خلال الحرص على ضمان المعرفة المستنيرة للجميع واعتماد النهج التشاركي في عمليات الحوار والتخطيط والتنفيذ، وليس بالضرورة أن تكون المجتمعات المتضررة والضحايا خبراء في العدالة عامّة والعدالة الانتقالية خاصّة، وإنّ عدم التعامل معهم بشفافية، فيما يتّصل بالتحديات وتوقُّع أيّة تدخلات، قد يجعلهم يفقدون الثقة كلياً بالمسارات التي نعمل عليها، الأمر الذي قد يهدّد العملية برمتها حاضراً ومستقبلاً.

## ز. نحو خارطة الطريق:

كما أوضحنا سابقاً، فإن «خارطة الطريق» المقترحة هذه هي ملخص نتائج المناقشات بين ممثلي منظمات المجتمع المدني والهيئات الرسمية. تقدم خارطة الطريق سلسلة من التدخلات التي يمكن تبنيها في بعض الأحيان بالتتابع، وفي أوقات أخرى بالتوازي.

### 1. فهم السياق وتحليله باعتماد منهجية البحث التشاركي

العدالة الانتقالية ليست «صندوق أدوات» يمكن استعماله في أيّ وضع على حدّ سواء. هناك حاجات وتحديات قد تتفرّد بها بعض المجتمعات، فضلاً عمّا بين تجارب الماضي والحاضر من اختلاف، ربّما يكون على نحوٍ واسع، وبخاصّة في مجتمع كالمجتمع العراقي الذي خاض عدّة تجارب بأنماط متباينة، حتّى صار لكلّ منها أرثها وضحاياها وحقوقها، بل وكذلك المتورّطون فيها.

وفي ضوء ما تقدّم، فإنّ أيّة عمليات عدالة انتقالية مُسقطّة، من دون فهم عميق لسياقاتها المتعدّدة وطبيعة كلّ منها وحاجاتها، ستكون تكراراً أو نسخاً لتجارب أخرى، تبقى منقوصة أو مبتورة في نظر المتضرّرين والمجتمعات عامّة؛ على أنّها لا تنتمي إلى واقعهم ولم تولد من رحم معاناتهم.

### توصيات:

1. إجراء تحليل سياقي على مستوى البلاد يتناول - في الأقل - ما يأتي:
- السياق الاجتماعي والسياسي: نظرة عامة على التاريخ المرتبط بالوضع الحالي للعدالة الانتقالية في البلاد، مثل النزاعات المسلحة الخارجية والداخلية، الأنظمة القمعية، الإرهاب، والتي لا تزال تشكل مظالم مستمرة.
  - السياق الديموغرافي: مقدّمة إلى ديموغرافيات البلاد، مع التركيز على المفاصل البارزة التي أثّرت في المجموعات الدينية والإثنية أو غيرها.

- السياق الاقتصادي: نظرة عامة على التاريخ الاقتصادي، مع التركيز على المراحل الأقرب ومعلومات الفقر، البطالة، تراجع النمو، أنماط القوة الاقتصادية واليد العاملة، وذلك بحسب المناطق والسكان.
  - السياق القانوني: نظرة عامة على الهيكل القانوني، ولا سيَّما القوانين ذات التأثير المباشر أو غير المباشر في العدالة الانتقالية والتعامل مع الماضي.
  - 2- الاستثمار في مخزون المنتجات البحثية المتراكمة، بوصفه مصدرا أساسيا ونقطة انطلاق.
  - 3- تضمين أنشطة تحليل السياق مكونات تفاعلية مع المجتمعات المحلية ودمج مدخلاتها في نتائج التحليل.
  - تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الخطوة قد تكون مدخلا مهما لتدخلات أو تدابير حفظ الذاكرة أيضا.
  - 4- إجراء تقييم للحاجات، وهو ما يُعرف بالتحقيق الدقيق في حاجات المجتمع، أو «الفجوات» التي تحتاج إلى الملء؛ للانتقال من الوضع الحالي إلى ما هو أفضل.
- النهج الأمثل لتقييم الحاجات أن يكون على مستوى المجتمعات المحلية بناءً على نتائج تحليل السياق.
- يمكن تحديد المجتمعات المحلية المستهدفة من خلال الموقع الجغرافي، المكوّن الديموغرافي، الخصائص الثقافية والاجتماعية المشتركة، نمط الانتهاك الذي تعرّض له مجموعة من السكان بشكل مشترك و/ أو الجهة المتورّطة، المجتمعات الموصومة بتورّط بعض أفرادها...، إلى غير ذلك.
  - قد يجري تحديد العديد من المجتمعات على نحوٍ طبيعي، من خلال تخصُّص المنظمة/ أو الجهة التي تُجري التقييم.
  - يجب ألا يعني استهداف أحد المجتمعات المحلية أو أكثر عدم استهداف غيرها في تقييم الحاجات.
  - لا يمكن لجهة منفردة أو عدد محدود من المنظمات أن تضمن إجراء تقييم شامل للحاجات على المستوى الوطني. يحتاج تقييم الحاجات الشامل مظلة واسعة من الجهات الفاعلة التي تتعاون لتنفيذ ذلك.
  - الانخراط المباشر مع السكان، ولا سيَّما الضحايا والعائلات؛ لتقييم الحاجات مباشرة.



## 2. تطوير نظرية التغيير وخطط التنفيذ

نظرية التغيير هي سلسلة من الافتراضات المنطقية مبنية على تحليل السياق وتقييم الحاجات (كما ورد في القسم السابق)، وعلى ما يجب القيام به، وكيفية الاستجابة للحاجات، ومن ثم إحداث التغيير.

مثال: إذا جُمعت الذاكرة الشفهية لسكان المنطقة من خلالهم مباشرة = الافتراض المبني على تحليل السياق وتقييم حاجة السكان، سيُسهم ذلك في تأسيس أرشيف يؤرِّخ ما حصل لهم = النتيجة المباشرة، يُسهم في حفظ الذاكرة الذي بدوره يُعدُّ أحد أشكال الرضا = النتيجة متوسطة المدى، بما يُسهم في تحقيق بعض أركان العدالة الانتقالية (مثل الحقيقة والجبر) = النتيجة بعيدة المدى.

مثال آخر، إذا كان تحديد حاجة فئة معينة بمعرفة مصير أبنائها المفقودين، يكون ذلك نقطة الانطلاق في تخطيط التدخلات أو التدابير المتسلسلة: إذا أُلفت هيئة وطنية علمية واحترافية وغير منحازة للبحث عن المفقودين، ستسرّع عمليات البحث، وستسهم في تقدّم عمليات كشف مصير المفقودين، بما يعزّز الحق في معرفة الحقيقة، ويولّد شعورا بالرضا، ومن ثمّ التقدم في أحد أركان العدالة الانتقالية (الحقيقة). ولا شكّ في أنّ نظريات التغيير على هذا المستوى ليست على هذا النحو من البساطة، بحيث تتناول تدخلاً أو تدبيراً محدوداً، ولكن يمكن تطويرها على عدّة مستويات من التدخلات أو التدابير التي تؤدّي أخيراً إلى النتيجة المنشودة.

### توصيات:

1- من الضروري تطوير نظرية التغيير من خلال النهج التشاركي، إذ يُسهم أعضاء المجتمع المحلي فيه عبر جلسات تخطيط.

- هذا النهج يضمن تعزيز وديمومة إحساس ملكية المجتمعات ووكالتهم على العملية برمتها.
  - من الضروري أن لا يقتصر دور هذه المجتمعات في عملية تطوير نظرية التغيير على تصميمها، إنّما في تنفيذها أيضاً.
  - النهج التشاركي في سياق تطوير تدخلات مرتبطة بالعدالة الانتقالية يفترض أن يلحظ إشراك أعضاء «الآخر» الموصوم، بوصفه الطرف الآخر في النزاع: متورّطون أو مجتمعات ينتمي إليها المتورّطون.
- على الجهات القائمة على هذه العملية أن تضمّن في تحليلها وتقييمها التأثير السلبي أو الإيجابي لمثل هذا التوجّه.
- إنّ تهميش قطاعات مجتمعية بسبب رفض قطاعات أخرى إشراكها سيعزّز الانقسام/ النزاع المجتمعي، وسيؤدّي إلى تشكيك القطاعات المهمشة وسعيها لتعطيل العملية.
  - على الجهات المبادرة - بناءً على تقييمها الموضوعي - أن تقرّر التوجّه الأمثل لضمان هذه المشاركة. وربما تبدأ بمسارات متوازية مع كلّ القطاعات، وتشارك النتائج التي توصل إليها كلّ قطاع/ فئة مع الآخر في سياق عملية الإثبات للجميع وإقناعهم بتقاطع الحاجات والأهداف، ومن ثمّ ضرورة المشاركة في التنفيذ.
  - تؤدّي «المعرفة المستنيرة» دوراً محورياً في تمهيد هذا التوجّه وتحقيقه.

2- الحرص على أن يكون المجتمع المحلي المشارك مُدرّكاً لأهداف نظرية التغيير وفائدتها لهم وللجهات الميسرة.

- 3 - تحديد الغرض النهائي المرغوب بعيد الأمد، بناءً على التقييم المنجز للحاجات.
- 4 - تحديد الأهداف «الذكية» - محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، مرتبطة، ومحددة بوقت -، من خلال تحويل الأثر المباشر للمشكلة إلى وضع إيجابي مرغوب.
- 5 - تحديد النتائج الملموسة المباشرة اللازمة لتحقيق كل من الأهداف الذكية، وتطوير سلسلة الأنشطة التي ستؤدي إلى كل هذه النتائج.
- 6 - مراجعة النظرية مع المشاركين والمشاركات واعتمادها.

### 3. المعرفة المستنيرة



"لماذا تعتبر المعرفة المستنيرة ركن أساسي في نجاح أي مسار عدالة انتقالية تصالحية؟"



إنَّ آيَّةَ تدخُّلاتٍ ومبادراتٍ تستهدف الفئات المجتمعية و/أو الأطر الرسمية، من دون ضمان معرفتها المستنيرة بتفاصيلها كافةً وتحديات العملية وتوقُّعاتها، ما هي إلاَّ إسقاط لسلسلة من الأنشطة غير المتمتية التي لا تعبّر عن واقع المجتمع وحاجاته الحقيقية، وإنَّ توفير المعرفة المستنيرة عملية متواصلة ومرتبطة بتخطيط آيَّة مبادرة وتنفيذها بمراحلها كافةً، سواء أكانت على المستوى المحلي أم الوطني، أو كانت تتناول تدخُّلات محددة أو شاملة تستهدف أركاناً أو سع من مسار العدالة الانتقالية.

المعرفة المستنيرة هي إدراك ما يأتي:

- الإطار المفاهيمي الذي يجب عن سؤال (لماذا)، مثل: لماذا نحتاج للتعامل مع الماضي؟ لماذا العدالة الانتقالية؟ لماذا نقوم بهذا؟ لماذا هي مهمة لكم؟ إلخ.
- النهج التشاركي المخصَّص/ المصمَّم، بحسب طبيعة المجتمعات، وغياب «صندوق أدوات» جاهز لكلِّ التجارب والأحوال. وتؤدي تجارب الشعوب المتنوعة دوراً محورياً في تكريس هذه النقطة.

- أركان عمليات العدالة الانتقالية وتدبيرها.
- التحديات العامّة والخاصّة بكلّ مجتمع / حالة.
- الغرض النهائي لعمليات العدالة الانتقالية، وتحديد عدم التكرار والمصالحة المجتمعية.
- إدارة التوقّعات، ومن ضمنها الحاجة لاتخاذ مواقف وقرارات شجاعة، وكذلك توقّعات الوقت والموارد، وتأثير القوى والمكونات الرسمية وغير الرسمية.

### توصيات:

- 1 - أنشطة رفع الوعي وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني
  - على المنظمات المبادرة أن تحرص على أن تكون طواقمها على قدرٍ كافٍ من المعرفة المستنيرة بهذا المسار.
  - برامج تدريب متخصصة للطواقم القائمة على مشاريع التدخلات.
  - الاستعانة بمتخصّصين أكاديميين وخبراء فاعلين ذوي تجربة.
  - من الضروري أن تقوم الجهات المبادرة بتوجيه أنشطة التوعية لمنظمات أخرى، وإن كانت تلك المنظمات غير منخرطة مباشرة في تدخلات متعلقة بالعدالة الانتقالية.
- 2 - أنشطة رفع الوعي العام
  - تضمين مكونات التوعية وتعزيز المعرفة المستنيرة للمجتمعات التي يحصل الانخراط معها؛ انطلاقاً نحو أنشطة تحليل السياق وتقييم الحاجات والتخطيط التشاركي.
  - حملات التوعية العامّة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.
  - أنشطة توعية - تدريبات وورش عمل وغيرها - موجهة للعموم.
  - من المهم تخصيص فئات مجتمعية، مثل الشباب والناشطين المجتمعيين والأكاديميين وأصحاب السلطة المعنوية، لمثل هذه الأنشطة؛ لتضطلع بدور المشارك في التوعية العامة وفي تنفيذ التدخلات والمبادرات.
  - أنشطة توعية للناشطات النسويات والنساء، ولا سيّما الأمهات؛ لما لهنّ من دور محوري في التأثير المجتمعي، وبخاصّة على مستوى الضحايا وعائلاتهم.

3. أنشطة الانخراط المباشر مع الهيئات الرسمية
- إنَّ المبادرات المجتمعية وتدخلات المنظمات غير الحكومية يجب ألا تُبنى على أساس المواجهة مع أو استبدال دور الإطار الرسمي المتمثل بالدولة، بل على أساس التكامل معه ودعمه.
  - تؤدِّي المنظمات دوراً أساسياً منذ المراحل المبكرة لأيّ خطة؛ للقيام بتدابير خاصّة بالعدالة الانتقالية في الانخراط الإيجابي مع السلطات المعنية.
  - فتح قنوات الحوار ومشاركة الأفكار والتطورات مع الجهات الرسمية، والاستثمار في قنوات الاتصال القائمة، والعمل على إيجاد نقاط اتصال جديدة.
  - تصميم تدخلات توعية تلك الجهات مثل طاوولات الحوار، المنشورات، لقاءات حوارية مع خبراء ذوي تجربة عملية، والمشاركة التدريجية في الأنشطة المناسبة على المستوى المجتمعي.
4. واستخلص المشاركون في الأنشطة الحوارية سلسلة من التدخلات الأساسية لتوفير المعرفة المستنيرة:
- إعطاء الاعلام الدور الفاعل، من خلال مناظرات إعلامية أو صحافة مطبوعة أو الكترونية، راديو، إذاعة، ورشات، ندوات، مع المجتمع بالتعاون مع مفوضية حقوق الانسان ووجهاء العشائر ورجال الدين والقادة المؤثرين.
  - إعداد دليل الكتروني أو مطبوع.
  - تصميم موقع خاص في مواقع وزارة العدل وبعض الجهات ذات العلاقة.
  - دليل بالإجراءات المتّبعة في قضية معينة.
  - توحيد الجهود مع المؤسسات المتخصصة بتخصيص أرقام ساخنة للاستشارة.
  - توظيف المعرفة في الجامعات في مادّة (حقوق الانسان).
  - إشراك مفوضية حقوق الانسان في عملية المعرفة، وبخاصّة أنّها تقع في نطاق اهتماماتهم، ولديهم فرق ميدانية تعمل على هذا المجال، وتقوم بتقديم تقارير إلى جهات معينة.

#### 4. استعادة الروابط المجتمعية

استنتج مطوّرو هذا الدليل - من النشاطات السابقة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين - أنّ هناك إجماعاً على وجود شرخ عمودي عميق بين كثير من المكوّنات المجتمعية في العراق على المستويات الوطنية

والمناطقية، بحسب المتأثرين بمراحل زمنية أو تجارب معينة. وقد أدى هذا الأمر إلى فقدان كثير من الثقة المتبادلة والثقة بالسلطة من جهة، وإلى تعزيز منطق الرفض والعقاب من أجل الانتقام من جهة أخرى، فضلا عن استحالة تحقيق النهج التشاركي في التفكير وتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية.



إن مبادرات بناء الثقة وتعزيز الروابط المجتمعية في السياق العراقي هي مقدمة للبدء بحوار مجتمعي للتوافق على شكل مسار العدالة الانتقالية التصالحية



بناءً على آراء المشاركين في الأنشطة السابقة، تُعدُّ معالجة هذه الشروخ والعمل على استعادة الروابط/ الثقة المجتمعية خطوة أساسية لا غنى عنها، تسبق أو تمهِّد لأيَّة تدخلات أخرى. وقد تكون الأنشطة التي تتناول هذه المشكلة جزءاً من أنشطة تحليل السياق وتقييم الحاجات وتطوير نظريات التغيير، وربما تكون أنشطة تمهيدية تسبق ذلك لضمان تجنُّب أيَّة آثار سلبية في الخطوات الفعلية؛ لتطوير تدخلات العدالة الانتقالية. ويُفترض أن يكون الاستثمار الفعَّال في خصائص المجتمعات المحلية وعاداتها وأساليب إدارتها وتفاعلها الداخلي. وقد تكون العشيرة هي نقطة الدخول الأنسب في منطقة ما، بينما قد يكون الشباب هم الأنسب في منطقة أخرى. من هنا تبرز أهمية تحليل السياق - كما تقدَّم -؛ لتمكَّن المنظمات من تحديد نقاط دخولها بشكل فعَّال. ويتطلَّب هذا النوع من التدخلات الأساسية توفير نقاط اتصال مؤثِّرة وفاعلة على المستويات المحلية، إذ تُبنى التدخلات بمستويات تشبه الدوائر الناتجة عن رمي حجر في بحيرة هادئة، ويكون مركزها نقاط الاتصال هذه، وتتوسَّع دوائرها استناداً إليها نحو الدوائر الأوسع التي تُظهر المجتمع المحلي ومكوناته.

فضلا عن أيَّة مبادرات أخرى يمكن تصميمها، بحسب طبيعة كلِّ مجتمع محلي مستهدف، يمكن التفكير بما يأتي:

1 - مجموعات تركيز: شباب، متخصصون، ناشطون سياسيون ومجتمعيون، شخصيات مرموقة، أصحاب سلطة معنوية، المنظمات والناشطات النسويات

وتجدر الإشارة إلى أنَّ «أصحاب السلطة المعنوية» هم الأفراد الذين يُعدُّون «قادة مجتمعيين» في مجتمعاتهم، بغض النظر عن أن يكونوا: رجال دين، شيوخ عشائر، أكاديميين مرموقين، رؤساء بلدية، مختير، ناشطي مجتمع مدني، نساء،... إلى غير ذلك من أعيان المجتمع وشخصياته؛ فهم وإن كانت لديهم عنوانات وصفات دينية أو أكاديمية أو رسمية أو

اجتماعية، بيد أنَّهم ينتمون إلى مجتمعاتهم التي تتعامل معهم وتحترمهم لأدوارهم ومواقفهم؛ أي بوصفهم أفراداً مؤثرين، سواءً أكان على الصعيد الرسمي أم الاجتماعي، قبل أن يكونوا بهذه العنوانات أو الصفات.

إنَّ تنفيذ تجربة المواجهة الإيجابية وردم الفجوة تكون من خلال مجموعات تركيز مكوَّنة من بعض النخب المجتمعية؛ ممكن أن يُوَدِّي بتجربتهم إلى أن تكون أنموذجاً.

- بناءً على تحليل السياق، يكون التواصل مع مجموعة مختارة لمناقشة الفكرة، ومن ثمَّ تحديد الموضوع/ الموضوعات المشتركة والأكثر تأثيراً أو تسبباً بالشرح/ الفجوة.

- وضع لائحة قواعد للجلسات.

- تأخذ الجهات المنظمة دور المنظم والميسر فقط، في ضوء نقاط النقاش التي حُدِّت.

- تركِّز الجهات المنظمة على تقييم ردود فعل المشاركين والمشاركات وقياسها مع انتهاء الجلسة/ الجلسات.

- نقل التجربة إلى مجموعات أخرى عبر المشاركين والمشاركات، وبدعم وتيسير من الجهات المنظمة.

2- مبادرات محلية لتعزيز الثقة

ليس هناك أنموذجٌ أو مثالٌ محدَّد لمثل هذه التدخُّلات، ولكنَّ قاعدتها الأساسية أن تنطلق من أبناء المجتمع المحلي نفسه تجاه المجتمع بمكوَّناته كافة، ولا سيَّما تلك المتأثِّرة بالماضي وإرثه تأثراً مباشراً أو بسبب الوصم أو التهميش. إنَّ قيام مجموعة من الأمَّهات بزيارات متبادلة لأمَّهات أخريات في المجتمع «الأخر» قد يكون شكلاً من أشكال تعزيز الثقة.

ويمكن الإشارة إلى مجموعة من التوصيات الأساسية:

- البدء بأصحاب السلطة المعنوية على أنَّهم محفزون لهذه المبادرات.

- الانطلاق من «الفجوات» الأصغر فالأكبر يُعدُّ إجراءً حكيمًا، وبخاصَّة في المجتمعات التي تعاني من تراكم التجارب القاسية، مع شيوع ثقافة اتهام الآخر، وأن لا تنطلق المبادرات لتتناول مباشرة القضايا الأكثر حساسية مثل العنف الجنسي. ومن المفيد البدء بقضايا محدودة في ضوء تجربة المجتمع؛ لتكون أنموذجاً ناجحاً يمكن أن يُحتذى على مستوى قضايا أكثر حساسية و/ أو خطورة بشكل متدرج.

- استثمار انفتاح الشباب وحادثة تفكيرهم وانخراطهم في الشأن العام؛ لكي يأخذوا المبادرة ويصمموا مبادرات أخرى.

- إعطاء المساحة الأساسية للنساء، ولا سيَّما الأمَّهات لتطوير مبادراتهنَّ في هذا السياق.
- ويمكن استثمار بعض المؤسَّسات التي تمتلك مساحات واسعة للتنوُّع واللقاءات التلقائية؛ لإطلاق مثل هذه المبادرات المجتمعية، كالجامعات مثلا.
- ويمكن - أيضا - أن يشترك في هذه المبادرات ممثِّلو بعض المؤسَّسات الحكومية، بوصفهم قادة مجتمعيين؛ لتهيئة مساحة غير رسمية للحوار بين المواطنين والمواطنات من جهة والسلطات المحلية من جهة أخرى.

### 3- حملات مكافحة خطاب الكراهية والارتقاء بالوعي المجتمعي



يلعب خطاب الكراهية دور كبير في تعزيز عدم الثقة والانقسام المجتمعي، الخوف من الآخر، الرغبة في الانتقام، الاستعداد للعنف، النظر باستمرار الى الماضي وعدم التطلع للمستقبل؛ كيف يمكن مواجهة هذا الخطاب؟  
 "ما هو دور الاعلام في ذلك؟ كيف يمكن إستثمار وسائل التواصل الاجتماعي للحد من خطاب الكراهية؟"



يؤدِّي خطاب الكراهية والتحريض دورا شبه محوري - بحسب ما أكَّده جميع المشاركين والمشاركات في الأنشطة الحوارية - في تكريس حالة عدم الثقة، الخوف من الآخر، الرغبة في الانتقام، الاستعداد للعنف، وعدم التطلع نحو مستقبل مشترك ومجتمع متصالح. وتتعاظم خطورة هذا الخطاب إذ يكون - في كثير من الأحيان - منهجيا ومُؤمَّسَّسا، وتتبنَّاه وسائل إعلام ومنابر وكيانات مؤثِّرة أخرى. واستخلص المشاركون والمشاركات أنَّ خطاب الكراهية يكون عفويا - في بعض الأحيان - مبنيا على صورة نمطية، وخطاب كراهية مبنيا على أساس استحضار الذاكرة. وتحتاج المجتمعات المحلية لصوت آخر يقابل هذا الخطاب؛ لكي لا تبقى رهينة الضخَّ الأحادي العنيف، ومن ثمَّ تُتاح لها فرصة مقارنة الخطابين والتفاعل معهما. وربما يعتقد كثيرون بأنَّ مواجهة ما كينة خطاب الكراهية والتحريض سيكون أمرا سهلا، ومثل هذا الاعتقاد ليس واقعا، آخذين بالحسبان قلَّة الموارد وصعوبة الوصول إلى الجمهور مقابل ما يتوفَّر للقائمين على ذلك الخطاب من إمكانات. من هنا تتجلَّى أهمية أخذ التوصيات التالية بنظر الاعتبار:

- ديمومة حملات مواجهة خطاب الكراهية واستمراريتها عبر الخطاب الإنساني المجتمعي.
- تكثيف هذه الحملات في مراحل تصميم التدخلات الأخرى وتنفيذها، مثل تقييم الحاجات وتطوير نظريات التغيير ومبادرات تعزيز الثقة.

- تجنّب أن تكون حملات مكافحة خطاب الكراهية موجهة ضدّ أيّ طرفٍ أو ردّاً مباشراً عليه، إنّما يقتضي أن تكون عامّة؛ لكي لا تُتَّهم بالاصطفاف.
- التوظيف الفعّال والمكثّف لوسائل التواصل الاجتماعي ذات الأثر الكبير.
- يجب أن لا تقتصر رسائل مكافحة خطاب الكراهية على المنظمات غير الحكومية، إنّما لا بدّ من إشراك فاعلين على مستوى المجتمع، بحيث تكون أغلب الرسائل المضادّة لخطاب الكراهية صادرة عن أفراد المجتمع.
- اختيار الرسائل والسرديات التي لا تثير أيّ خلاف ديني أو إثني أو سياسي. ويسعى مرّوجو خطاب الكراهية والعنف إلى استغلال التفاصيل وتحوير الخطاب المعتدل عبر تفسيرات دينية أو إثنية أو سياسية.
- عزل مصادر خطاب الكراهية والعنف والسعي إلى أقصى ما يمكن، للحدّ من إقبال المجتمعات على متابعتها. ويجب التفكير دائماً بتقديم البدائل المثيرة للاهتمام، المبسطة، والمنبثقة عن اهتمامات الناس وحياتهم اليومية. إنّ مشروعا لمواجهة خطاب العنف والكراهية يقوم حصراً على سلسلة من المحاضرات الأكاديمية ليس من شأنه أن يصل إلّا إلى مجموعة محدودة من المعنيين بالشأن والخطاب الأكاديميين.
- تؤدّي وسائل الإعلام التي لا تتبنّى هذا الخطاب دوراً محورياً في مواجهته، بتقديم مادّة معتدلة للمتلقين، من شأنها أن تُسهم - مع بقية الجهود - في عزل ذلك الخطاب وتهميشه، وعلى تلك المؤسسات ألاّ تنجرف في الرّد والترويج غير المباشر لذلك الخطاب. وفي كثير من الأحيان يكون التجاهل خيراً وسيلة لمحاربة ذلك الخطاب وسردياته. هذه الوسائل يمكنها أن تقدّم البدائل الفنية والأدبية/الثقافية والاجتماعية والترفيهية التي تجلب اهتمام المتلقين وتحملهم على التفاعل معها.
- الاستثمار الفعّال في الأدب والفنّ والرياضة وفعاليتها.
- تصميم حملات الضغط وتنفيذها، والتفاعل المباشر مع السلطات الرسمية للدفع بتشريعات فاعلة؛ لمحاربة خطاب الكراهية والعنف وتجريمه.



ما أهمية تمكين عوائل الضحايا وبناء مجتمعات الضحايا؟ وما أهمية تبني النهج المرتكز على الضحايا عند تطوير تدخلات لبناء مسار عدالة انتقالية نصالحية في العراق؟



يُشار غالباً إلى أن جذور مفهوم العدالة الانتقالية وبداية تشييد أركانها يرجع إلى حركة أمهات وعائلات الضحايا وكفاحهم، وبخاصة في أمريكا اللاتينية. وتحوّلت مطالب أمّهات المختفين قسرياً في الأرجنتين إلى شعار «لن يتكرّر هذا أبداً» في إشارة إلى سعيهنّ إلى مجتمع يضمن ألا تتعرّض أجياله المستقبلية لما عانوه من مآسٍ في الماضي. وتُعدّ العديد من الدول - اليوم - رائدة على مستوى العالم في مجالات العدالة، والانتصاف الفعّال، جبر الضرر، عدم تكرار الماضي، دعم الضحايا، ومحاربة الاختفاء القسري...، بعد أن كان للضحايا وأسرهم - في هذه الدول - دورٌ محوريٌّ في مسارات العدالة الانتقالية.

ويحتاج العراق إلى أن يكون للضحايا وأسرهم دورٌ متقدّم في تصميم تدابير العدالة الانتقالية وتنفيذها. ويتشاطر هؤلاء، مع اختلاف العهود التي ظلّموا فيها والأحوال التي أدّت إلى مظلوميّتهم، في المعاناة من مآسي الماضي، وهم يحتاجون لجبرٍ حقيقي لما لحق بهم من ضررٍ مادّي ومعنوي، ولعلّ ما يُيسّر ذلك هو أن ما بينهم من قواسم مشتركة أكثر ممّا بين غيرهم، بخلاف القوى الأخرى التي تحكمها المصالح السياسية أو الحزبية والتنافس على امتيازاتها، بما يجعل من اجتماعها على ما هو مشتركٌ بينها أمراً صعباً أو ليس باليسير.

وعلى المنظمات أن تتبنّى النهج المرتكز على الضحايا منذ تقريرها تطوير تدابيرها في بناء مسار عدالة انتقالية فعّالة في العراق؛ لذا يجب ألا يُستثنوا من أيّة مرحلة ولا سيّما مراحل التحليل وتقييم الحاجات وتطوير نظريات التغيير. ويجب أن يُترك الخيار لهم، بناءً على ما يجب أن يتمتّعوا به من معرفة مستنيرة، في تحديد مستوى انخراطهم في عمليات صنع القرار والتنفيذ بعد ذلك. هذا لا يعني استثناءهم في حال قرّروا ألا يأخذوا دوراً قيادياً في العملية، بل يجب أن يكونوا دائماً مطلّعين على تطوُّرات العملية والتدخلات التي أسهموا في تخطيطها، وأن يشاركو تغذيتهم الراجعة وتقييمهم لها. ونظراً للطبيعة متعددة المستويات والمراحل والأنماط التي تعرّض لها العراق على المستويين الوطني العام والمجتمعات المحلية، سيكون من غير الواقعي التفكير في إطار واحد جامع لجميع الضحايا و/أو العائلات.

ونقترح - في أدناه - أفكارا مبدئية مستوحاة من تجارب أخرى.

1 - تشكيل روابط/ مجتمعات للضحايا و/ أو العائلات و/ أو الأمهات على مستوى المحافظة

- الانطلاق من عامل مشترك بين مجموعة من الضحايا أو العائلات على مستوى المجتمعات المحلية، ويمكن أن يكون ذلك على المستوى الوطني أيضا، مع الأخذ بالحسبان تحديات التواصل والتنقل والموارد في المراحل الأولى، فمثلا مجموعة من عائلات الأشخاص المختفين بسبب داعش في مدينة الموصل.
- الانخراط مع عدد من الأفراد في ضمن هذه المجموعة، يكونون ذوي تأثير وشبكة اتصالات مجتمعية مميزة، وتزويدهم بالمعرفة المستنيرة وبخاصة فيما يتعلق بأهمية دور روابط مجتمعات الضحايا والعائلات.
- دعمهم في أخذ المبادرة والانطلاق نحو المزيد من الضحايا أو العائلات ذات القاسم المشترك لعرض المبادرة ومناقشتها.
- ليس ضروريا في المراحل الأولى أن نسعى إلى عدد كبير من المنضمين لمثل هذا التجمع.
- المرحلة الأولى، تأسيس نواة العمل.

• دعم سلسلة من اللقاءات وتيسيرها بين أعضاء المجموعة والانطلاق من بناء المعرفة المستنيرة.

- يجب ألا يكون الغرض تأسيس منظمة غير حكومية، حتى وإن احتاجوا في وقت ما لذلك الإطار لأسباب إدارية.
- يجب ألا يكون الغرض تحويل هؤلاء الضحايا أو العائلات إلى خبراء قانونيين أو ناشطين حقوقيين أو فاعلين سياسيين بالمعنى المهني؛ إنما يجب أن يحتفظوا ويحافظوا على صفاتهم الرئيسية، بوصفهم أفرادا من المجتمع، عائلات، وضحايا، لهم صوتهم الذي يجب أن يُسمع ودورهم الذي يجب أن يكون محوريا.

2 - بناء خطط الاندماج على المستويين المجتمعي والرسمي

- تيسير نشاطات التأسيس ودعمها، ولا سيما تطوير نظريات التغيير المنطلقة من خصوصية المجموعة والعوامل المشتركة بينها: التجربة والحاجة والغرض.
- من الضروري تطوير رسائل المجموعة الأساسية التي تتضمن مطالبهم من وحي ما يقرّرونه، لتكون مسارات رئيسة نحو بناء عدالة انتقالية حقيقية.
- تيسير وضع خطط عمل ودعم تنفيذها على المستوى المجتمعي؛ ابتغاء الوصول - أوّلا - إلى المزيد من الأفراد/ العائلات التي لها قواسم مشتركة، وإلى المجتمع المحلي بإطاره الأوسع ثانيا.

- من الضروري أن تتقاطع خطط المجموعة مع خطط التدخّلات الأخرى، وأن يكون دورها أساسياً حيثما كان ذلك مناسباً، وبخاصّة على مستوى التدخّلات المجتمعية؛ لإعادة الثقة والفضاءات/ المساحات المجتمعية.
- من هنا تتجلى ضرورة أن تكون المنظمات الداعمة قد أعدّت - سلفاً - بناء خططها ومساحات تدخلها؛ لكي تقاطعها مع ما يمكن لتلك المجموعات أن تقوم به في ضوء تحليل السياق وتقييم الحاجات.
- تضمين خطط المجموعات مسارات الاندماج مع الجهات الرسمية؛ على أنّ لهذا التضمين تأثيراً فاعلاً، وأنّ هذا النوع من الاندماج لا يمكن الادعاء بأنّه سياسي، بل هو لأسباب إنسانية ووطنية محايدة، ولا يُكتفى فيه بتوصيف المشكلة والحاجات، إنّما تُقدّم أو تُعرض مسارات الحلّ والتطلع نحو المستقبل للجميع بشكلٍ عملي.

#### 6. إنشاء الفضاءات/ المساحات المجتمعية حول تدابير العدالة الانتقالية/التصالحية

لكي لا تكون تدابير العدالة الانتقالية مُسقطّة على المجتمع وبمعزلٍ عمّا تحدّده مكوناته من حاجات وتطلعات، تبرز محورية تطوير فضاءات/ مساحات على المستوى المجتمعي، بمبادرات مجتمعية لمناقشة تدابير قابلة للتصميم والتنفيذ، من دون أن تحتاج - ابتداءً - لغطاء رسمي أو قانوني، ومن دون أن تتضارب أو تتعارض مع فضاءات رسمية، بل تدعمها وتكملها. إنّ ما ينتج عن هذه الفضاءات/ المساحات يؤسّس لقاعدة صلبة على المستوى المجتمعي، قابلة للتفاعل - إلى حدّ كبير - مع الفضاءات الرسمية، بل يمكن أن تشجّع السلطات على تصميم تلك الفضاءات اللازمة وتنفيذها؛ لضمان عملية عدالة انتقالية قائمة على النهج التشاركي، وتتميز - في الوقت نفسه - باعتمادها سلطة القانون.

وبالنظر إلى أركان العدالة الانتقالية التصالحية، تحتاج معالجة أسباب الموروث الأليم والضرر الذي سببه عامّة للمجتمع العراقي إلى إيجاد فضاءات/ مساحات، تُتيح مصارحة مجتمعية وإشراك جميع الأطراف في التدابير الأنسب؛ لجبر الضرر المجتمعي، ومن ضمنه إعادة التأهيل والدمج لجميع الأطراف.

إنّ التدخّلات الواردة في أدناه هي خلاصة عصفٍ ذهنيٍّ قام به المشاركون والمشاركات في أنشطة حوارية سابقة، يمكنها - بحسب رأيهم - المساهمة في تكريس منطلقات العدالة التصالحية، وتمهيد الطريق أمام تدابير رسمية تضطلع بمسؤولياتها.

#### 1. جلسات/ مؤتمرات الاستماع والمصارحة المجتمعية

أجمع المشاركون والمشاركات في الأنشطة السابقة على أنّ مبادرات استعادة الثقة والروابط المجتمعية ستكون ذات

أثر واضح في الانتقال إلى مرحلة متقدّمة من التفاعل المجتمعي على المستويات المحلية، لتكون أطياف المجتمع أكثر استعداداً للحديث عن قضايا الماضي بشكل مباشر. وتسعى مبادرات المصارحة المجتمعية إلى هدم جدران الخوف، والتقدّم في القضاء على الوصم والشعور بالذنب الذي تعاني منه بعض الجماعات، كذلك التي يُعمّم وصمها على أن أفراداً منها قد تورّطوا في انتهاكات لحقوق الآخرين.

ومن شأن هذه المبادرات أيضاً ألا تكتفي بتوصيف ما حصل، إنّما لا بدّ من الوقوف على أسبابه والبحث في سبل عدم تكراره. وتُسهم هذه المبادرات أيضاً في تقليص أثر خطاب الكراهية والعنف؛ لأنّها تسمح للمكونات المجتمعية المختلفة بالتعرّف عن قرب على «الأخر» الذي غالباً ما يُسهم خطاب الكراهية والعنف في «شيطنته». ويكون للضحايا والعائلات دوراً مؤثراً في تشجيع المجتمع على المشاركة في هذه المبادرات، ولهذا ترتكز نماذج المبادرات في أدناه على دورهم القيادي.

- مبادرة من روابط/ مجتمعات الضحايا والعائلات والأمهات: في أثناء قيام الروابط بتطوير نظرياتها للتغيير وخطط عملها، وانطلاقاً من المعرفة المستتيرة التي اكتسبها، يمكن التخطيط للمبادرة إلى عقد مثل هذه الجلسات، ويُرجّح أن تحظى المبادرة المنطلقة من الضحايا بقبول أعلى من تلك المبادرات التي تتبنّاها أو تدعو إليها قطاعات المجتمع المختلفة؛ على أنّ (مبادرات الضحايا) تُولد - غالباً - من رحم معاناتهم المشتركة؛ لبناء مستقبل أفضل تتحقق فيه العدالة للجميع.

- الجلسات العائلية الدائرية (طاولات مستديرة): يرجع أصل هذا النوع من المبادرات لنظام مؤتمرات العائلات في بعض الأنظمة القضائية الخاصّة بالأحداث في بعض الدول، مثل نيوزلندا، إذ تجتمع عائلتا الضحية والجاني، بمن فيهم الضحية والجاني أنفسهما، بوجود ميسّر وموظف رسمي. ويسعى هذا النظام لتحميل الجاني مسؤوليته مباشرة، والمساهمة في تخطيط الجبر الأنسب الذي يجب أن يقوم به، وفي الوقت نفسه تقوم عائلته بدعمه لتنفيذ ذلك. وقد يكون من المبكر في السياق العراقي وعلى المستويات المحلية الطموح إلى هذا المستوى من المواجهة الإيجابية، ولكن يمكن للعائلات أخذ المبادرة في ترتيب مثل هذه الجلسات مع عائلات أخرى لمتورّطين مباشرين، أو لأنّ تلك العائلات موصومة بتورّط أفراد من المجتمعات/ المكونات التي يتّهمون إليها. وتهيئ هذه الجلسات فرصة لتوفير مساحة آمنة وفريدة من نوعها للعائلات؛ لمراجعة هادئة للماضي والحاضر والاتفاق على الحاجات المشتركة، والخروج بخطوات عملية يُسهم فيها الجميع في الدفع نحو مستقبل أفضل.

• دعم منظمات المجتمع المدني وتنسيقها: تؤدّي هذه المنظمات دورا محوريا في هذه المبادرات لجهة تأمين الدعم والموارد اللازمة، فضلا عن المعرفة المستنيرة من دون شك، وكذلك التنسيق. تلك العائلات وعموم أفراد المجتمع ليسوا خبراء حقوقيين أو في مجال العمل المؤسّساتي، وليس مطلوبا منهم أن يكونوا كذلك، ومن ثمّ تملأ منظمات المجتمع المدني هذه الفجوة الأساسية، من دون إثقال كاهل الضحايا والعائلات بالإجراءات التفصيلية.

• مساحة/ مساحات آمنة للسيدات: وذلك لغايتين: الأولى إتاحة الفرصة الحقيقية لمصارحة آمنة بخصوص قضايا تُعدُّ - اجتماعيا - حسّاسة، كتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والثانية لضمان أن تكون آية تدابير للعدالة الانتقالية التصالحية منطلقة من عدسة جندرية مناسبة.

2- فضاءات تنطلق من الخصوصيات المناطقية أو المجتمعية (عشائر، مبادرات أو تجمعات شبابية، مبادرات عائلات، مبادرات أكاديمية، أصحاب السلطة المعنوية)

على غرار مبادرات الضحايا والعائلات، تُعدُّ بعض الخصوصيات المجتمعية فرصة لتنفيذ تدخّلات على مستوى مجتمعي أوسع. يمكن - عبر انخراط فعّال من منظمات المجتمع المدني - لشيوخ العشائر أو التجمّعات الشبابية أو مجموعات من الأكاديميين وغيرهم من أصحاب السلطة المعنوية المعروفين والمحترمين على المستوى المحلي العراقي، أن يبادروا إلى تأسيس فضاءات محلية برعايتهم وتنسيقهم، من شأنها أن تفتح المجال أمام القطاعات المجتمعية المختلفة الى اللقاء والمصارحة. إنّ استغلال مثل هذه السلطة أحيانا لا يعني إسقاطا للتدابير على المجتمع، ولكنّها سلطة بالمعنى الإيجابي تستجيب لحاجة إيجاد عامل مشترك وتوظيف هذه السلطة؛ لإحداث التغيير في منطوق تناول الماضي بأسلوب يتجاوز الاتهام واللوم للآخر.

3- سلاسل اللقاءات المفتوحة على مستوى المحافظات

تُسهّم المبادرات السابقة في تهيئة الأرضية لإطار أوسع من التدخّلات التي تستهدف نطاقات مجتمعية أوسع. ومن المفيد أن تُنجز المبادرات السابقة على نحوٍ مكثّف ومستمر؛ لخلق نوع من «تطبيع» هذا المسار في ذهن أفراد المجتمع. وعلى المنظمات المبادرة أن تختار اللحظة المناسبة بعد تراكم سلسلة من التجارب المحلية في كلِّ المحافظات؛ لتنظيم لقاءات أو أنشطة أكثر عمومية. وقد يكون من الحكمة أن لا تكون تلك اللقاءات شاملة للموضوعات المرتبطة بالموروث المأساوي كافّة، إنّما اعتماد أسلوب التسلسل، بدءا من الأكثر اشتراكا وتأثيرا في أوسع نطاق مجتمعي، مثل قضية المفقودين التي أجمع المشاركون والمشاركات في الأنشطة السابقة على أنّها قضية جامعة في المحافظات كافّة.

إن اختيار قضية أو قضايا ذات خصوصية مشتركة لتكون نقطة انطلاق (المفقودون مثالا) يُسهم في:

- إضفاء الطابع الإنساني على اللقاءات نفسها وعلى موضوع النقاش.
  - إخراج مسار التعامل مع الماضي من دائرة ادعاءات المظلومية والانتهاج إلى ملاحظة المعاناة المشتركة.
  - تهيئة الأجواء لمناقشة جوانب أخرى من التعامل مع الماضي.
  - إمكانية الخروج بمقترحات عملية للتعامل مع القضية من وجهة نظر المعنيين المباشرين.
  - إمكانية الخروج بخطة عمل مشتركة تسعى إلى الحق في معرفة الحقيقة وكشف المصير، من دون تمييز بين الفئات.
  - إثارة اهتمام الجهات الرسمية وإقبالها على الانخراط الإيجابي في هذه المسألة؛ ليكون مدخلا لمزيد من التفاعل مع بقية قضايا العدالة التصالحية.
  - إثارة اهتمام الجهات الدولية المعنية بهذه القضية على وجه الخصوص، وفتح قنوات للتواصل معها.
- 4 - مبادرات الاعتذار المجتمعية

لفت المشاركون والمشاركات في الأنشطة الحوارية النظر إلى أهمية توظيف بعض التدابير المجتمعية المتبعة في حل النزاعات ومعالجة بعض القضايا؛ مثل مبادرات الاعتذار العائلي أو العشائري. ولا تسعى هذه المبادرات إلى وصم فئة أو مكّون من المجتمع، بل هي وسيلة نابعة من الطبيعة العشائرية لبعض المناطق والمجتمعات التي تُحمّل العائلة أو العشيرة المسؤولية المعنوية عمّا قد يرتكبه بعض أفرادها، ومن هنا تأتي مبادرة الاعتذار للتأكيد على مسؤولية ذلك الفرد، والابتعاد عن أية مواقف عدائية على مستوى العوائل أو العشائر.

ومن الممكن أن تأخذ بعض المجتمعات المبادرة، عبر رموز سلطتها المعنوية، فيما إذا كان من بين أفرادها متورّطون في الضرر الذي لحق بمكوّنات أخرى من المجتمع نفسه. إن مثل هذه المبادرة التي من شأنها أن تُسهم في المصالحة الوطنية قد تُمهّد لمبادرات أخرى، تقف على أسباب ما حدث وتقدّم حلولاً مشتركة لعدم تكرارها.

وأشار المشاركون والمشاركات في الأنشطة السابقة إلى محورية الدور الرسمي - في هذه المبادرات خاصّة - لجهة تطبيق القانون، وضمن أن تكون هذه المبادرات وما ينتج عنها متّسقة مع الإطار القانوني.

## 7. تأسيس علاقة ندية وإيجابية مع السلطة



إن أي تدخلات يقوم بها المجتمع المدني يجب أن لا تكون بمعزل عن تدابير العدالة الانتقالية المعمول بها، بل تُصمّم هذه التدخلات بناءً على ما أنجزته المؤسسات الرسمية وبالشراكة معها.



على منظمات المجتمع المدني ألاّ تصمّم تدخلاتها بنيتة أن تكون منعزلة أو منافسة للسلطات الرسمية. وقد اتخذ العراق منذ 2003 العديد من التدابير، وأنشأ المؤسسات ذات الصلة بمسارات العدالة الانتقالية، وحيثما توجد مثل تلك التدابير أو المؤسسات، على منظمات المجتمع المدني ألاّ تعمل على تهميشها أو إلغاء دورها، إنّما ينبغي العمل على المساهمة في تفعيلها وتعزيز دورها وفعاليتها في سياق مسار متكامل ومتربط للعدالة الانتقالية. ويجب أن ينطلق تصميم خطط التدخل من مراحل بناء الثقة وإعادة الروابط المجتمعية من منطلق تهيئة الظروف ودعم والشراكة مع السلطات الرسمية، والبدء بتنفيذ تدخلاتها المجتمعية، وإذ تؤسس لتواصل فعّال مع السلطات الرسمية، فإنّها تخلق علاقة ثقة تشاركية تُشعر السلطات بمسؤولياتها، وتذلل - في الوقت نفسه - العديد من العقبات والتحديات. وعلى المنظمات المبادرة أن توظّف - إلى الحد الأقصى - شبكة علاقاتها وتأثيراتها المتراكمة عبر السنوات؛ لفتح قنوات الاتصال والتفاعل مع السلطات منذ البداية. وندرج في أدناه بعض نقاط الدخول المقترحة.

### 1 - العائلات والضحايا، نقطة البداية

يرتبط هذا الأمر بتدخلات بلورة الدور المحوري للضحايا والعائلات الذي تقدّم ذكره، ويفترض أن تتضمن خطط تجمعات الضحايا والعائلات مكونات الانخراط والتواصل مع السلطات الرسمية. إنّ وضع الضحايا والعائلات في مقدّمة هذا التواصل وبناء علاقة إيجابية مع السلطات، من خلال دعم المنظمات المبادرة وتنسيقها بحقق قيمتين مضافتين:

- تجنّب مخاوف الاصطفاف السياسي/ الحزبي و/ أو تدخلات السلطة.
- التأسيس للدور القيادي للضحايا والعائلات في ذهنية السلطات وتدخلاتها لاحقاً.

### 2 - المجتمع المدني والاقتراحات العملية

يفترض بمنظمات المجتمع المدني ألاّ تحصر دورها في التفاعل مع السلطات في توصيف الواقع وتحليل المشكلات؛

فهذا النهج التقليدي ليس من شأنه أن يحقق كثيرا من التقدم العملي الملحوظ. إنَّ هذا التدخُّل يقوم على مبادرة منظمات المجتمع المدني في بناء تدخُّلات لتدابير العدالة الانتقالية، وتنطلق من تدخُّلاتها المجتمعية باقتراحات عملية للسلطات، ووضع خطط عمل يكون لها فيها دور أساسي، فعلى سبيل المثال، بدلا من وصف الفرص الاقتصادية وتحليل آثار غيابها في اتجاه الشباب نحو التطرُّف والعنف، يفترض أن تقدِّم هذه المنظمات اقتراحات عملية قابلة للتنفيذ، من خلال أدوار موزعة وموارد مرصودة وواقعية؛ لتوفير برامج تأهيل مهني ومشاريع صغيرة مستدامة، وأن تعمل على تأمين التمويل اللازم لها بوصفها جزءا من مشاريعها. وقد نجحت منظمات المجتمع المدني وجمعيات الضحايا والمنظمات الحقوقية في تونس في أن تفرض وجوب تمثيلها بـ (كوتا) نسبتها (4) من (15) عضوا في الأقل، في هيئة الحقيقة والكرامة التونسية. وهذا يدلُّ على أنَّ هذه المنظمات ليست قادرة على توصيف المشكلات والتحديات وتحميل السلطات المسؤولية فحسب، إنّما تأخذ على عاتقها جزءا من المسؤولية عبر الانخراط المباشر والعملي على تدابير الحلِّ والعلاج.

ولضمان التسلسل والترابط المنطقيين بين التدابير المجتمعية وما يتوجَّب على السلطة أن تقوم به على مستوى التدابير الرسمية؛ ففضلا عن ضرورة التأسيس منذ المراحل المبكرة لعلاقة تفاعلية مع السلطة، يجب على منظمات المجتمع المدني:

- أن تكون على وعي دقيق بمسارات التشريع ومراحله
- تحديد الجهات الفاعلة القائمة أو المؤثرة فيه؛
- أن تختار التوقيت والمداخل المناسبة لإقناعهم في إجراء التعديلات القانونية والإجرائية اللازمة لضمان تقنين التدابير وإعطائها الشرعية،
- أن تعكس في الوقت نفسه ما حدَّته القطاعات المجتمعية، وفي مقدِّمتهم الضحايا والعائلات، من حاجات وتدابير يرونها الأكثر ملاءمة لجبر ضررهم، وضمان عدم تكرار الماضي وتحقيق مصالحة وطنية على أوسع نطاق.

### 3- القطاع الشبابي والجيل السياسي الجديد

شهد العراق تجربة فريدة في دور الشباب وأثرهم في الحركة السياسية، وبخاصة في حراك تشرين الذي أدَّى إلى إحداث خرق، وإن كان بسيطا، في دخول وجوه شبابية جديدة للمعترك السياسي البرلماني، عدا عمَّا أثبتته ذلك الحراك من قدرة على تعزيز الدور المحوري لهؤلاء الشباب وتأثيرهم الفاعل في المشهد السياسي العام. وقد فرض الشباب أنفسهم،

صوتا سياسيا مسموعا ومؤثرا في النخب السياسية وموثوقا به من الجمهور. هذا كله يجعل للشباب دورا فاعلا في صناعة القرار في العراق بتبنيهم مفاهيم العدالة الانتقالية التصالحية ومشاركتهم في الدفع باتجاه تصميم تدابيرها وتنفيذها. من هنا، تبرز ضرورة العناية بهذا القطع عناية خاصة، بالتواصل البناء ومشاركة التطلعات وخطط التدابير المجتمعية وما ينتج عنها من مطالب تتعلق بالمسارات الرسمية، وكذلك ضرورة الانخراط مع هؤلاء الشباب من منطلق تحمّلهم مسؤولية البناء وليس الرفض فقط. من هنا، يتجلّى دورهم في الدفع باتجاه تفعيل التدابير القائمة أو اقتراح تدابير أخرى.

## 8. المساحات والتدابير الرسمية

ليست هناك قاعدة مُلزِمة للتوقيت الأنسب للبدء بتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية من الدولة، وأهم ما في الأمر أن لا عدالة انتقالية من دون إطار رسمي يضع الجميع تحت سلطة القانون. وبحكم خصوصية الوضع العراقي وتعقيداته - في كثير من الأحيان - سيكون المسار المجتمعي عاملا مهماً في التمهيد للمسار الرسمي ودعمه. ومن الضروري أن تتفاعل السلطة مع مبادرات المجتمع المدني منذ البداية؛ لكي تشترك عن قرب في تقييم الحاجات وتطلعات المكونات المجتمعية المختلفة، ومن ثمّ تتمكن - في الوقت المناسب - من الشروع في تدخلاتها التفاعلية والرسمية، التشريعية والتنفيذية.

وتحتاج السلطة من جانبها إلى تنفيذ مساحات تفاعلية برعايتها. هذه المساحات قد تكون متزامنة مع تدابير بناء الثقة وإعادة الروابط المجتمعية بوساطة منظمات المجتمع المدني، ولكنها قد تستهدف فئات أخرى بصفة رسمية. والغرض يتمثل بتحقيق النهج التشاركي في تصميم تدابير العدالة الانتقالية، ومن خلال هذه المساحات الرسمية يتم تحديد نقاط التقاطع مع مخرجات المساحات المجتمعية. وتؤدّي القوى المدنية والمجتمعية دورا رئيسا في تشجيع السلطة على إطلاق هذه المساحات بشكل رسمي، وربما عبر تشريع خاص يعطي الصلاحية لهيأة حكومية، سواء أكانت وزارة أم مفوضية حقوق الإنسان على سبيل المثال؛ للنهوض بهذه العملية انطلاقا من تنظيم المساحات الرسمية؛ وصولاً إلى التدابير الأخرى التنفيذية.

### 1 - تخصيص مساحات من قبل السلطات موازية للمساحات المجتمعية

تسعى هذه المساحات التفاعلية إلى استنتاج رؤى ووجهات نظر فئات خاصة في المجتمع، لا تُعدّ عادةً الفئات المستهدفة من المساحات المجتمعية، مثل الأكاديميين والقوى السياسية والمنظمات والكتّاب والصحفيين ومراكز الدراسات والأطراف الدولية الأخرى المتخصصة والداعمة. وتعبّر هذه المساحات تعبيرا عمليا عن الإرادة السياسية

للدولة في معالجة آثار الماضي والعمل مع الجميع لضمان عدم تكراره. وتقوم الجهة المخوَّلة من السلطة بتنظيم هذه المساحات بالإعداد لها عبر التفاعل مع الأطراف المستهدفة، مع مشاركة أساسية دائمة للضحايا، بوضع برامج العمل واختيار الموضوعات الأساسية بناء على ذلك التفاعل الأوَّلي، ومن ثمَّ تيسُّر النقاش التفاعلي مع التركيز على توجيهه نحو الاقتراحات والتوصيات العملية، بخصوص أركان العدالة الانتقالية وإطارها العام ومكوّناتها وآلياتها المناسبة للسياق العراقي؛ لتنفيذ هذه التوصيات والاقتراحات وتجنُّب تدخّلات فردية مشتتة غير مضبوطة بآليات متفق عليها.

ومن الضروري أن تسترشد هذه المساحات بتطوُّر المسار المجتمعي والتفاعل الذي ينتج عنه، وعرض ذلك على المشاركين لضمان عدم التفاعل مع قضايا وتدابير لا تعبّر عن المجتمع. وقد يكون الوصف الأنسب لهذه المساحات يتمثّل بقيام المشاركين باقتراح الشكل المثالي؛ لتنفيذ أغلب التدابير المستنتجة من المساحات المجتمعية.

## 2- مساحات مدعومة رسمياً للعائلات والضحايا

يُعَدُّ التفاعل المباشر بين السلطة ومجموعات الضحايا والعائلات، ولا سيَّما تلك التي أُنشئت وأسهمت في المسارات المجتمعية التمهيديّة؛ لتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية، أنموذجاً عملياً للنهج التشاركي؛ ولبناء عدالة تصالحية. إنّ هذا التفاعل يُتيح للمؤسَّسات الرسمية أن تستمع مباشرة، من دون وسطاء سياسيين أو سواهم، وهو ما يراه فيه الضحايا، بما يمثِّلونه على المستوى المجتمعي، تدابير ملائمة للاستجابة إلى موروث الماضي والتحضير للمستقبل.

وتُعَدُّ المساحات التخصُّصية فرصة مهمّة لتحديد نطاق التدابير المطلوبة والممكنة، فعلى سبيل المثال: تقوم السلطة برعاية لقاءات تفاعلية مع اللجنة القانونية ودعمها في مجلس النواب، ومن ثمَّ يتركّز التفاعل على التشريعات الضرورية لضمان تنفيذ التدابير المطلوبة وإنجازها. ويمكن أن تكون التشريعات الجديدة أو إعادة النظر في تشريعات قائمة جزءاً من التدابير، فضلاً عن أنّ دعم الدولة لمساحات تفاعلية مع وزارة العدل، على سبيل المثال، تؤطّر لمناقشة تحديات التدابير وحلولها المقترحة على مستوى العدالة.

## 9. تأسيس الإطار الرسمي للتنفيذ

إن البدء بالإطار الرسمي يقتضي أن تُوضع التدابير والتدخلات المقترحة لمسار عدالة انتقالية تصالحية في العراق ضمن إطار رسمي مُشرع ليكتسب الشرعية القانونية ويكون تنفيذه مُلزم.

في ضوء ما نتج عن المسار المجتمعي من خلاصات للتدابير التي يَعُدُّها المعنيون مباشرة - الضحايا والمجتمع - استجابة فعّالة لموروث الماضي وضمن عدم تكرار المستقبل والدفع باتجاه المصالحة المجتمعية؛ وعلى أساس مخرجات المساحات الرسمية وتوصياتها بخصوص آليات العمل على هذه التدابير ووضعها موضع التنفيذ، تأتي اللحظة التي تتطلب تحويل ذلك إلى إطار رسمي مُشرّع أو أكثر. وقد يكون الإطار تأليف لجنة للحقيقة - ليس بالضرورة أن تكون بعنوان لجنة - تتولّى تنفيذ التدابير أو تقديم التوصيات المُلزّمة لتنفيذها أو تنفيذ بعضها. وقد يترافق ذلك مع سلسلة من الإجراءات الأخرى التي تقوم بها السلطات بالتزامن مع عمل لجنة الحقيقة.



## 9.1 مفوضية العدالة والمصالحة/مفوضية الحقيقة والعدالة، مثالا للجنة حقيقة ومصالحة



يعد تشكيل لجنة حقيقة أو مفوضية حقيقة من القرارات التاريخية التي تتخذها الدول لمعالجة موروث الماضي والبدء بعملية بناء السلام. إذن، ما هي لجنة أو مفوضية الحقيقة؟ ما هو عملها؟ من تشكل؟ ما التحديات التي من المتوقع أن تواجه تشكيل لجنة أو مفوضية حقيقة في العراق؟



على غرار لجان الحقيقة وبحسب الدروس المستفادة من تجاربها عبر التاريخ، ستكون مفوضية الحقيقة والعدالة (أو بأيّ عنوان آخر) الإطار الرسمي والقانوني الذي ستوكل إليه مهمة تنفيذ أو اقتراح تدابير تنفيذية في مسار عدالة انتقالية تصالحية. أمّا التشكيل الرسمي والتشريع المطلوب لذلك يجب ألاّ يحوّل المفوضية إلى مجرد هيئة جديدة غير فاعلة أو مُسقطّة. ومن الضروري أن يشارك القطاع الأكاديمي والخبراء وممثلون عن المسارات المجتمعية في تطوير تخصّص المفوضية وميثاقها، في ضوء الخلاصات التي نتجت عن المساحات الرسمية والمجتمعية، بدعمٍ استشاريٍّ أمميٍّ، قد يكون عبر مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصّة ذات الصلة.

ويحتاج هذا الإطار إلى تشريع قانوني خاص به يقدّم تفصيلاً دقيقاً للتخصّص والعضوية والنظام والمحاسبة والسلطات الممنوحة وغير ذلك. أمّا ما يتعلق بعضوية هذه المفوضية فلا تمثيل سياسي على الإطلاق أو (كوتا) حزبية أو غير ذلك؛ فالعضوية يجب أن تكون فقط على أساس التخصّص والخبرة العملية، والقيمة المضافة المتوقعة من العضوية، مع عدم تجاهل أو إهمال عضوية النساء والضحايا ومنظمات المجتمع المدني. ويفترض أن يتزامن تأسيس المفوضية وتأليفها مع حملة توعية، من خلال المساحات القائمة لتعميم القبول الرسمي والمجتمعي بهذه المفوضية؛ على أنّها إطارٌ يتعامل مع ما نتج عن المشتركين في تلك المسارات، من دون إسقاط أو إجبار. ويؤدّي الإعلام، ولا سيّما الرسمي، دوراً رئيساً في عملية التوعية والترويج. إنّ تشكيل مثل هذا الإطار يُعدّ مفصلاً تاريخياً في حياة الشعوب، كما كان في جنوب أفريقيا وتونس وغواتيمالا وكثيرٍ من الدول. من هنا، على الدولة ومنظمات المجتمع المدني أن تستثمر في مساحات الوصول كافةً لأوسع نطاق ممكن من الشعب، عبر المساجد والكنائس والجامعات والمليتيات الثقافية والمضائف العشائرية وغيرها. هذه التوعية تتطلب، من دون شكّ، أن لا تكون مجرد إعلان عام عن الهيئة أو المسار، إنّما يجب أن تتزامن مع تدابير ضمان المعرفة المستنيرة كما تقدّم. وعلى القائمين على أنشطة التوعية أن يضمّنوا خططهم الوقت والموارد

اللازمة، ليس ليخبروا الناس فقط، إنّما ليقدموا لهم المعرفة الكافية بهذه التدابير والمسارات حتّى يتمكنوا من تقويم ما يعرض عليهم وتحديد حاجاتهم وأشكال مشاركتهم.

وتكون المفوضية مسؤولة أمام السلطة والمجتمع عن وضع الخطط التنفيذية للتدابير التي اعتمدت في المساحات الرسمية والمجتمعية. وفي أدناه عددٌ من التدابير التي أشار إليها المشاركون والمشاركات في أنشطة سابقة، وقد تكون عاملاً مساعداً في تحديد النقاشات والأخذ بالحسبان ما يناسب قطاعات محدّدة، عملت في مساحات غير رسمية كتلك الأنشطة التي شاركوا فيها.

توصّل المشاركون والمشاركات في الأنشطة التفاعلية السابقة إلى مقترح تسلسلي لتأسيس هذا الكيان:

- تأليف فريق من المتخصّصين (المجتمع المدني، ذوي العلاقة، أعضاء مجلس نواب، حقوقيين، قادة مجتمع، ذوي الضحايا، رجال دين، المؤسّسات المعنية، مفوضية حقوق الانسان، مؤسّسة الشهداء، لجان ضحايا الإرهاب، مجلس القضاء الأعلى)؛ لإعداد خطة عمل والتحضير والتوعية بآليات اللجنة وعملها وتدابير العدالة الانتقالية.
- العمل على مسوّد قانون المصالحة.
- القيام بحملات مدافعة لتأليف لجنة الحقيقة.
- التأسيس قد يكون بأمر تنفيذي أو بقانون من مجلس النواب العراقي. ومن الأفضل التأسيس بتشريع قانون؛ لأنّ الأمر التنفيذي قابل للإلغاء في حال تغيّر السلطة التنفيذية.
- عضوية اللجنة: منظمات مجتمع مدني، أكاديميون، إعلاميون، صحفيون، قانونيون، ممثلون عن الضحايا مع مراعاة المكونات والمذاهب والأديان، فاعلون مجتمعيون.

أمّا ما يتعلق بصلاحيات هذه المفوضية (اللجنة) فقد أجمع المشاركون والمشاركات في الأنشطة السابقة على ضرورة أن تتمتع اللجنة بسلطة تنفيذية؛ تُتيح لها المسؤولية المباشرة عن تنفيذ بعض التدخّلات، وأبرزها البحث عن الحقيقة، وقد أجمعوا على أن تكون توصياتها ذات طابع مُلزم بحكم القانون. واستند المشاركون والمشاركات في هذا الرأي إلى أنّ هذه اللجنة مؤلّفة رسمياً، ومن ثمّ فهي تستمدُّ سلطاتها وتستند في إجراءاتها إلى القانون. وسوّغ المشاركون والمشاركات رأيهم بخصوص الصلاحيات لضمان الحيادية في العمل بعيداً عن تأثير أيّ جهة سياسية أو أمنية أو حزب معيّن، بعدم تشعّب العمل في مؤسّسات ولجان متعدّدة، واختزال الوقت والجهد، وبخاصّة أنّها لجنة غير قضائية.

## 9.2 الإعلام

- 1- تدابير تشريعية لتجريم خطاب الكراهية والحض على العنف: اتفق المشاركون والمشاركات على الأثر الجوهري لممارسات التحريض على الكراهية والعنف، عبر عددٍ ليس بالقليل من وسائل الإعلام، والاستعداد المجتمعي للتقدّم خطوة نحو الآخر. ومع استمرار هذه الممارسات الإعلامية وتفاقمها ستكون آية تدابير للعدالة التصالحية هشةً وتحت التهديد المستمر. إنّ هذه التدابير ليس لها أن تردع - وحدها - هذا الخطاب، إنّما لا بدّ من تأتي متزامنةً مع المساحات المجتمعية والرسمية، بما يسهم في بناء الثقة أكثر بين المجتمع والسلطة.
- 2- تأسيس المراسد الإعلامية ودعمها: لكي تتمكن السلطة من وضع التشريعات الخاصة بالإعلام وخطاب الكراهية موضع التنفيذ؛ ستحتاج إلى تأسيس مراسد إعلامية تراقب خطاب وسائل الإعلام والإعلاميين وأدائهم في هذا الشأن. وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالإعلام، ولديها الخبرة الكافية التي يمكنها بالشراكة مع السلطة أن توسّع نطاق عمل مراسدها إن وجدت أو تأسيس مراسد جديدة.
- 3- خطة تطوير قدرات المؤسّسات الإعلامية القائمة في هذا السياق: لا يكفي سنّ القوانين ومراقبة تنفيذها، وعلى السلطة في هذا المجال إطلاق برنامج بناء قدرات يتعلق بحرية التعبير وخطاب العنف والكراهية، وأن تستعين بالخبرات والطاقات المحلية والدولية.

## 9.3 المفقودون



إن التعامل مع قضية المفقودين كانت دوماً واحدة من الركائز الأساسية في تجارب العدالة الانتقالية" التي حدثت في دول عدة كونها قضية إنسانية مرتبطة بالعاطفة الانسانية لعائلات المفقودين، إذن، ما أهمية الكشف عن مصير المفقودين لتعزيز الثقة والبدء بمرحلة التعافي من اثار الماضي؟ ما هو الاطار العملي الذي يقترحه هذا الدليل للتعامل مع هذه القضية؟



يُعدُّ الكشف عن مصير المفقودين الركيزة الأساسية لتعامل فعّال مع الماضي؛ لأننا نتحدّث عن قضية إنسانية قبل أن تكون سياسية أو قضائية، ومن ثمّ لا يمكن التخطيط لمستقبل لا تتكرّر فيه المآسي إن لم تُعالج واحدة من أكثر القضايا مسًا بالعاطفة الإنسانية وبخاصّة للعائلات. ويشكّل العمل في هذه القضية أوّل التدابير الأساسية للعدالة الانتقالية؛ لأنّ ذلك يؤسّس لتعزيز

الثقة وبدء مرحلة التعافي من الماضي. وتحتاج عائلات المفقودين لمعرفة مصير أحبائهم، ثمَّ أنَّ الأمر يبدأ بعمليات البحث والتحقيق لتحديد أماكن تواجدهم، وإن ثبت أنَّهم موتى فيجب انتشار رفاتهم وإعادة للعائلات بحسب تقاليدھا وتكریمهم. ويحتاج هذا الملف إلى موارد وطاقات خاصَّة وتفرُّغ تام، والحرص الشديد على أن يكون شاملا وليس انتقائيا. وتحمَّل الدولة قانونيا مسؤولية التعامل مع ومعالجة قضية المفقودين في سياق العدالة الانتقالية؛ فالأمر ليس مجرد التزام بالمسؤوليات، ولكنَّه ركن أساسي يجب البدء به لضمان مسار واضح لعدالة انتقالية حقيقية. وقد يكون هناك إطار وطني تخصُّصي يعمل وفق ما يأتي:

1- الاحترافية العلمية والقانونية: القائمون على هذا الإطار والأعضاء والعاملون فيه ليسوا ممثلين عن قوى سياسية وغيرها، إنَّما هم متخصصون فقط.

2- تقاطع العمل مع مفوضية الحقيقة والعدالة: يعمل هذا الإطار بوحى من المفوضية وبتنسيق كامل معها في حال تشكيله في الوقت نفسه. ومن الضروري ألا تكون التدابير متضاربة أو عشوائية، إنَّما يكمل بعضها بعضا.

3- آليات التنسيق والتواصل مع العائلات والضحايا: من أهم شروط العمل على المفقودين هو إيجاد آليات التواصل الفعَّال والتخطيط ومشاركة المعلومات مع عائلات المفقودين؛ فذلك ما يجعلهم أكثر استعدادا للشعور بالرضا، والتعاون في مجال عمل هذا الإطار أو آية تدابير عدالة انتقالية أخرى.

4- الدعم التقني والاستشاري والمادِّي التخصُّصي الدولي: إنَّ هذه القضية تحتاج، أكثر من غيرها، إلى مهارات وخبرات فريدة من نوعها، كالبحث وتحديد هويات الأشخاص، ومن ضمن ذلك فحوص الحمض النووي وسلاسل المطابقة، وتقنيات نبش القبور واستخراج الجثث، وغيرها من مهارات البحث والتنقيب والتحقيق، ولا بدَّ من أن يقترن هذا الجهد العلمي والعملية بإرادة سياسية ووطنية لمعالجة القضية، وأن لا يجري بعيدا أو بمعزل عن الجهات أو المؤسَّسات الدولية ذات العلاقة، ولا سيَّما تلك التي تمتلك الخبرة وتُبدي تعاونها واستعدادها للمساعدة، مثل: فريق العمل المعني بالمختفين قسريا التابع لمجلس حقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، واللجنة الدولية لشؤون المفقودين.

ولا بدَّ - أيضا - من أن يستند العمل في هذه القضية إلى قانون الاختفاء القسري، فضلا عن أن العراق من الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وأنَّ العمل على وفق هذا القانون والالتزام بهذه الاتفاقية وتفعيلها يحرز للعراق تقدُّما حقيقيا في محاربة هذه الظاهرة ومحاسبة مرتكبيها، ويبعثُ برسالة شديدة في ضمان عدم التكرار.

واقترح المشاركون والمشاركات في الأنشطة السابقة أن تكون معالجة ملف المفقودين، بشكلها المثالي، من مسؤولية «لجنة الحقيقة»، وقد طوّروا اقتراحا متسلسلا على النحو الآتي:

- تحديد الأهداف.
- تحديد أعضاء الفريق وفق الأهداف التي ينبغي تحقيقها.
- الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الشأن عامّة وفي عمليات التدريب والاستشارة خاصّة.
- جمع المعلومات الأولية من الجهات والمؤسسات ذات العلاقة.
- تسهيل آليات التبليغ بنشر دليل خاص على مواقع التواصل ومواقع المؤسسات الحكومية وطباعته.
- وضع آليات تنفيذ مجدولة وبتوقيات زمنية محدّدة، بحسب طبيعة عمل كلّ فريق.
- توزيع المهمات على عدّة فرق: فريق السجون السرية والمغيّبين، فريق المقابر الجماعية، فريق تلقّي الشكاوى والمعلومات.
- الاستعانة ببعض المنظمات والدوائر الحكومية الدولية، مثل: الإنترنت والقنصليات.
- تبسيط الإجراءات الخاصّة بالتعامل مع قضايا المفقودين لضمان حقوق عائلاتهم.
- إقرار يوم وطني للمفقودين.
- إقامة متحف خاص بالمفقودين لتوثيق قضاياهم.

#### 9.4 حفظ الذاكرة

ما أهمية حفظ الذاكرة في سياق أي مسار عدالة انتقالية تصالحية؟ ما التعقيدات التي تواجهها عملية حفظ الذاكرة في العراق؟ وما الآليات العملية التي يقترحها هذا الدليل لحفظ الذاكرة؟

مع تعدّد أنواع الموروث العراقي ومستوياته، تبرز أهمية عملية حفظ الذاكرة ودورها في الكشف عن الحقيقة، وربما يكون لهذه العملية أثرٌ إيجابيٌّ أكبر بكثير ممّا يكون لها في سياقات وتجارب أخرى. إنّ حفظ التاريخ بما يؤدّي إلى إدراك

الحقيقة يُعدُّ تدبيراً مهماً في سياق العدالة الانتقالية، إذ يكون واحداً من تدابير جبر الضرر للضحايا. ويمكن للمجتمعات أن تتبكر أشكالاً متنوعة لحفظ الذاكرة وأن تبدع في ذلك، بحسب طبيعة التجربة وما يُختار منها، ومقدار الموارد المتوفرة. ويُتظر من منظمات المجتمع المدني أن تُمسك بزمام المبادرة ليكون لها دورٌ محوريٌّ في هذا الشأن، كما هي الحال في كثيرٍ من التجارب السابقة في كمبوديا والأرجنتين وجنوب أفريقيا...، إلى غير ذلك من التجارب التي يمكن أن يُستفاد منها، على أن تكون عملية تخليد الذكرى متماسكة الأركان وأن لا تنفصل عن الإطار الرسمي وفق سلطة القانون.

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أنَّ عملية حفظ الذاكرة والبحث عن الحقيقة في التجارب المعقَّدة وذات الموروث المتعدِّد، لا يمكن التعامل معها على أنَّها شأنٌ مجتمعيٌّ فحسب؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى ضياع كثير من الحقائق وضبابية المعلومات، وبخاصَّة إذا أخذنا بالحسبان أنَّ عدداً من الأشخاص ربَّما أُجبروا على التعامل مع نظام قمعيٍّ، وقد تتباين مواقف عددٍ ليس بالقليل من الأشخاص، إذ يكونون ضحايا في بعضها ومتورِّطون في مواقف أخرى. وقد حاولت الحكومة الكمبودية - في أعقاب انتهاء حقبة الخمير الحمر سنة 1979- أن تروِّج لتدابير مناقشة التجربة المجتمعية في ظلِّ حكم الخمير الحمر، وشجَّعت المجتمعات المحلية على أنشطة تخليد الذكرى، من دون أن تتخذ لها تدابير رسمية؛ وهو ما أدَّى، بحسب رأي كثير من المراقبين، إلى إحجام أغلب الكمبوديين عن تقبُّل فكرة إعادة دمج كثيرٍ من مقاتلي الخمير الحمر في المجتمع؛ لأنَّ التدابير القائمة - إن وجدت - لم تُبنَ على أرضٍ صلبة من الحقيقة، بخصوص مستوى تورُّط أو عدم تورُّط هؤلاء في الانتهاكات التي وقعت في أثناء حكم الخمير الحمر. وهذا بدوره أدَّى إلى إعادة عزل هؤلاء المقاتلين والأعضاء، وبقي الخمير الحمر قوة سياسية وعسكرية في عشرين سنةً أخرى بعد انتهاء حكمهم الدموي.

إنَّ الأفكار الواردة أدناه لا تُعدُّ حصراً أو إحصاءً نهائياً لما يجب القيام به، ولكنها تُظهر ما ناقشه المشاركون والمشاركات على سبيل الربط بالتحديات التي حدَّدها.

1 - إحياء دور مؤسسة الذاكرة العراقية وتفعيله: مع أنَّ تخصص هذه المؤسسة كان مقتصرًا على مرحلة ما قبل 2003، فإنَّ وجودها الرسمي، بما تسعى إليه، يُعدُّ أمراً مهماً جداً؛ على أنَّ هناك حاجة حقيقية للتأسيس لأرشيف وطني وإنجازها ليكون مسؤولاً عن جمع الذاكرة العراقية وحفظها وتوظيفها، على اختلاف مراحلها ومستوياتها. وليس هناك من تدبير أفضل من إحياء تفعيل دور هذه المؤسسة وعملها وتوسيع نطاق تخصصها؛ ليشمل الموروث المأساوي في العراق بمراحل ومستوياته كافة. إنَّ تمكين هذه المؤسسة من النهوض بدورٍ محوريٍّ رسميٍّ في جمع الذاكرة العراقية وحفظها، بدلا من تأسيس هيئات جديدة أخرى، سيكون عنصراً لا غنى عنه في توظيف هذه الذاكرة في تدابير كشف

الحقيقة وجبر الضرر، وبخاصة إذا جاء دورها بالتوازي مع أية تدابير أخرى للعدالة الانتقالية، على أن لا يُكتب التاريخ بحسب رأي السياسيين أو القوى السياسية؛ لتبرز أهمية العمل المهني المنهجي لهذه المؤسسة، فضلا عن استقلالية القائمين على هذا المشروع ونزاهة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

2- آلية التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني: إن العديد من المنظمات أو الهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني قد عملت في سنواتٍ طوال وعلى نحوٍ متواصل في التوثيق الحقوقي وحفظ الذاكرة، وإنَّ أوَّل مهمة لمشروع الأرشيف الوطني تتمثل بإيجاد آلية تعاون وتبادل للمعلومات و/ أو الوثائق والمواد مع هذه الهيئات والمنظمات.

3- التوثيق الشفهي والذاكرة المحكية: ليست كلُّ الحقائق والأحداث موثقة ومكتوبة. من هنا، فإنَّ نشاطات التوثيق الشفهي تؤدِّي دورا محوريا في حفظ التاريخ وتوظيف ذلك في تدابير كشف الحقيقة. ويمكن تحويل هذا التوثيق إلى أعمال وثائقية أو فنية مع ضرورة الاستثمار في التقنيات الحديثة والانترنت؛ لضمان وصوله إلى المجتمع على نحوٍ واسع.

4- مشاريع فنية واجتماعية: يحتاج الأرشيف الوطني إلى لمسات من الإبداع وتوظيف الطاقات والنشاطات الفنية والاجتماعية لحفظ الذاكرة وتخليدها. ومثل هذا المشروع بحاجة - أيضا - إلى دعم هذه النشاطات والمبادرات والقائمين عليها.

5- هيئة متخصصة لمراجعة المناهج التعليمية: مع أنَّ المناهج التعليمية تُعدُّ من أكثر التدابير صعوبة في كثير من التجارب السابقة، إلا أنَّ إعادة النظر في هذه المناهج ليس أمرا مستحيلا، وبخاصة إذا كان ذلك مسبقا بمراحل التحضير بمظلة مجتمعية ورسمية واسعة. ومن الضروري أن يبدأ العمل في مثل هذه المراجعة بالاستناد إلى أساس متين. وقد يكون ما ينتج عن لجان الحقيقة من خلاصات هو الأساس الأنسب والمشارك والمقبول لدى الجميع؛ كي يتخذ القائمون على هذه المراجعة هذه الخلاصات أساسا منطقيًا لمواصلة العمل والبحث العلمي والمراجعة واقتراح التعديلات.

6- الاستجابة لخلاصات الفضاءات المجتمعية فيما يخصُّ آليات تخليد الذكرى: إنَّ أيَّ إطار سيقوم على مشروع حفظ الذاكرة على المستوى الوطني يجب أن يضمن الخلاصات الناتجة عن المساحات المجتمعية؛ إذ يكون استرجاع الماضي والنقاش في قضاياها أحد محاوره الرئيسة، ومن ثمَّ سيكون لتدابير التعامل مع الماضي والتعلم منه دورٌ فاعل في عملية حفظ التاريخ الوطني وتخليد الذكرى.



من أكثر المفاهيم الخاطئة الشائعة والمكرّسة أن جبر الضرر هو التعويض المالي حصراً، لكن هذا الطرح غير دقيق. هناك عدة أشكال من جبر الضرر يمكن العمل عليها كمجموعة متكاملة أو تقرير بعضها في سياق نهج شامل. إذن ما هي أشكال جبر الضرر التي يقترحها هذا الدليل؟



مع أنّ تدابير التعويض تُعدُّ من أكثر التدابير التي جرى تداولها وتطبيقها في أعقاب المراحل المختلفة للموروث العراقي، بيد أنّ ما توصل إليه المشاركون والمشاركات هو أنّها لم تكن مصمّمة تصميمًا متكاملًا في ضمن مسار عدالة انتقالية فاعلة ومؤثرة، تقف على أسباب المشكلة وأصولها وسبل معالجتها ابتغاء عدم تكرارها. ولم يكن جبر الضرر في أغلب التدابير التي اعتمدت في العراق جبراً بمفهوم العدالة الانتقالية، ولكنّه - في مجمله - أتاح للناس الحصول على تعويضات ماديّة صرفة، غير مرتبطة بأيّة تدابير أخرى قد تمكّن المجتمع من التعافي والتصالح مع ذاته. ويرى بعضهم أيضاً أنّ أسلوب التعويضات المالية على هذا النحو المنعزل قد يسهم بشكل خطير في تعزيز الشروخ المجتمعية والوصم والتمييز؛ لذا إنّ هناك ضرورة ملحّة للتعامل مع قضية جبر الضرر تعاملًا هادئًا مع عدم حرق المراحل والاستعجال؛ لكي لا تُبذّر الموارد الهائلة المخصّصة لها من دون أن تصل إلى مستحقيها، ومن ثمّ لا يحقق المشروع ما يُنتظر منه.

1 - إطلاق «ورشة عمل» دولية مع المعنيين والمتخصّصين في تجارب الشعوب وممثلين عن الفئات المجتمعية: قد يكون أحد أسباب عدم نجاح تدابير جبر الضرر هو عدم الاعتماد على معرفة مستنيرة بهذه التدابير، ودراسة مستقبلها والنتائج المتوقّعة منها، إيجاباً وسلباً. ومن المفيد في هذا الموضوع تحديدًا، بل من المهمّ ألا ينطلق العمل من دون الحصول على القدر الكافي من المعرفة والخبرة والتحليل. ويمكن إطلاق ما يُشبه ورشة عمل متكاملة ومستمرة، تكون مفوضية الحقيقة والمصالحة أو مفوضية حقوق الإنسان أو غيرها هي القائمة عليها، بحيث تستمدُّ محتواها من مخرجات المساحات المجتمعية والرسمية، فضلاً عن مدخلات الخبراء الدوليين والعاملين المباشرين في المجتمع المدني في بعض التجارب التاريخية.

2 - تطوير مشروع متكامل لتدابير جبر الضرر المالية وغير المالية وتشريعه: بناءً على ما تقدّم، يجب تطوير مشروع متكامل لتدابير جبر الضرر على أن لا تكون مالية فقط؛ للأسباب آنفة الذكر. ومن الممكن أن تكون تدابير جبر الضرر فردية

أو جماعية، ولكنَّ تحديدها يحتاج لمثل هذا التحضير والنقاش المباشر والإشراك الفعَّال للضحايا التقرير بخصوص ذلك. ويجب أن يكون التشريع هو المرحلة الأخيرة بعد استيفاء هذه النقاط كافَّة.

3- تعديل قوانين التعويض القائمة في ضوء مشروع جبر الضرر وتطويره؛ ليشمل أيضا التدابير الأخرى: في هذا السياق، قد تكون بعض القوانين القائمة الخاصَّة بالتعويض المالي مفيدة، ولكن ليس بشكل منفصل، إنَّما في سياق ما سيتمُّ تطويره على مستوى المشروع المتكامل لجبر الضرر. ويمكن إجراء التعديلات اللازمة على هذه القوانين وإجراءاتها في سياق عملية إقرار المشروع المتكامل وتنفيذه.

4- برامج إعادة دمج عائلات المتورِّطين: ناقش المشاركون والمشاركات قضية «تهميش» وربَّما استبعاد العائلات المباشرة أو غير المباشرة لبعض المتورِّطين في مراحل معينة، مثل مرحلة داعش، وشخصوا العائق الأكبر الذي يقف أمام أيِّ عملية جبر للضرر، ومن ثمَّ يحول دون تحقيق العملية الانتقالية على نحو العموم؛ وذلك بالعمل على إعادة دمج تلك العائلات في مجتمعاتهم، من خلال برامج تمكِّنهم من التواصل وإزالة حواجز الشكِّ والالتهام، فضلا عن أنَّ إعادة دمج تلك العائلات وأبنائها سيُسهم، من دون شكِّ، في ضمانات عدم التأتُّر بما حدث في الماضي أو تكراره.

5- تدابير شاملة اجتماعية وقانونية واقتصادية لتيسير عودة النازحين: وفي سياق موازٍ ومشابه، فإنَّ هذا الأمر ينطبق على النازحين على أن لا تأتي التدابير على سبيل الإعادة فقط، إنَّما تأتي مترامنة مع سلسلة من التشريعات والتدابير التي تضمن إعادة دمجهم وتأهيلهم اجتماعيا ومهنيا عبر مشاريع اقتصادية صغيرة ونشاطات ثقافية واجتماعية عامَّة.

6- تدابير الجبر المخصَّصة للأقليات تستجيب للمآسي التي تعرَّضوا لها لأنَّهم أقليات: فضلا عن تدابير الجبر العام التي يجب تطويرها والبدء بتنفيذها على المستوى الوطني، لا بدَّ من أن تتميزَّ تدابير جبر الضرر للأقليات بما يتناسب مع طبيعة الانتهاكات الكبيرة والممنهجة التي تعرَّضوا لها، لا لشيء سوى أنَّهم من أبناء تلك (الأقليات)، بتدابير خاصَّة بهم؛ لضمان حفاظهم على هويتهم وانتمائهم الوطني في الوقت نفسه. إنَّ الضرر الناجم عمَّا تعرَّضوا له بسبب التمييز السلبي ضدَّ أقلَّيتهم يحتاج لتدابير إضافية على سبيل التمييز الإيجابي الذي يمكِّنهم من التمتع بالمستوى نفسه من الحقوق مع بقية فئات المجتمع.

وأجمع المشاركون والمشاركات في النشاطات السابقة على ضرورة الجمع بين تدابير الجبر الفردية والجماعية، وأجمعوا - أيضا - على أنَّ تدابير الاعتراف، الاعتذار الرسمي، تخليد الذكرى، إعادة التأهيل، التعويض المادِّي العادل، لهي تدابير عادلة بإعادة الضحايا إلى المجتمع والإصلاح المؤسَّسي، وتعدُّ تدابير جبر فردية وجماعية في الوقت نفسه.

وعُني المشاركون والمشاركات عنايةً خاصّةً بتدابير الإصلاح والنموّ الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات؛ بوصفها إجراءات فاعلة لجبر الضرر الجماعي، وتحقيق الرضا وضمان عدم التكرار. وقد كان لهذا التوجّه دورٌ محوريٌّ في التعافي المجتمعي في رواندا في العقود التي أعقبت الإبادة الجماعية، الأمر الذي أدّى إلى تضافر الجهود المجتمعية والرسمية في البلاد، حتّى توقّع البنك الدولي أن تكون رواندا عام 2050 من الدول ذات الدخل المرتفع.

## 9.6 إصلاحات مؤسساتية



لماذا من المهم إصلاح المؤسسات؟ هل للمجتمع المدني دور في عملية الإصلاح المؤسسي؟



تقرّر المجتمعات السير في مسارات العدالة الانتقالية ابتغاء تحقيق أحد الأهداف الرئيسة متمثلاً بضمان عدم تكرار مآسي الماضي وتحقيق المصالحة الوطنية. ولتحقيق ذلك، تسعى المجتمعات لإجراء إصلاحات على مختلف مستويات الدولة والمجتمع، وبخاصّة في القطاعات أو المؤسّسات التي كانت سبباً في تلك المآسي أو أسهمت، بشكل مباشر وغير مباشر، في حدوثها، تلك المآسي التي يُنذر بقاءها على حالها بتكرارها. وهذا لا يعني أنّ تلك المؤسّسات هي التي تسببت وحدها في تلك الموروثات. من هنا، لا بدّ من تحديد المؤسّسات أو القطاعات التي يمكن أن يكون لها دورٌ أو أن تُسهم أكثر من غيرها في ضمان عدم تكرار ذلك الموروث. وترتبط تدابير جبر الضرر بتدابير عدم التكرار، ولا سيّما إصلاح المؤسّسات؛ على أنّها تضمن استدامة الجبر والبناء عليه وتوظيفه في تطوير مستقبل أكثر استقراراً ومجتمع متصالح. ومن خلال حوارات المشاركين والمشاركات تبين لهم أنّ المجالات الواردة في أدناه تُعدّ ذات أهمية قصوى في السياق العراقي على مستوى الإصلاح المؤسّساتي.

1 - تعديل قوانين تشكيل قوى الأمن وعضويتها ومحاسبتها: لا يكفي أن تكون الأجهزة الأمنية قوية في المجتمع كي تحافظ على الأمن وتحمي أفرادها، ولكنها بحاجة إلى أن تكون التشريعات الخاصّة بتشكيلها والانتماء إليها وعضويتها وأدائها ومحاسبتها، متناسب ومبادئ سلطة القانون وحقوق الإنسان، بما يحول بينها وبين انتهاك حقوق الانسان أو يسوّغ لها ذلك على نحو مباشر أو غير مباشر. من هنا، ينبغي أن لا يخضع التعيين في هذه القوى إلى المحاصصة

السياسية أو المناطقية أو المذهبية؛ إنَّما لا بدَّ من أن يقوم على أسس علمية ومهنية، وعلى وفق المعايير الدولية التي يُحتكم إليها في وضع قواعد السلوك الوظيفي للعمل في مثل هذه المؤسَّسات والالتزام بها.

2- فرض منهج تدريبي وبرنامج مراقبة أداء يتعلق بالمعايير الدولية في إنفاذ القانون: على أفراد قوى الأمن أن يخضعوا لبرامج مكثَّفة في الاحتكام إلى المعايير الدولية الضابطة لعمل الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون، وألَّا تكون تلك البرامج على سبيل إسقاط الفرض أو أن يُعمل بها ابتداءً فقط، إنَّما لا بدَّ من أن تكون منهجا دوريا؛ لضمان الإبقاء على مستوى متقدِّم في معرفة منسبي قوى الأمن بتلك المعايير وتطبيقهم لها، ثمَّ أنَّ على قوى الأمن أن تطوِّر أنظمةً رقابيةً فاعلةً، تلاحظ أداء هؤلاء الأفراد مقارنةً بما تلقَّوه من برامج تدريبية، وتكون كفيلة بتزويد المعلومات اللازمة لآليات المحاسبة المناسبة.

3- تشكيل هيئة رقابة وطنية مدنية تكون لها فروع على المستوى الوطني: في مجتمع تحكمه سلطة القانون، لا يكفي أن تكون قوى الأمن قد أقيمت على أسس قانونية ومهنية، وأن يخضع أفرادها للتدريب والرقابة الداخلية، إنَّما يجب إشراك القطاع المدني في مراقبة أدائها؛ لضمان مهنية هذا الأداء وموضوعيته، وأن تُؤلَّف الهيئة الرقابية المدنية من أفراد متخصصين وحقوقيين في المحافظات والمدن والمناطق كافة.

4- مراجعة قوانين الانتصاف الفعال وتعديلها بآليات واضحة وسهلة تيسر الوصول إلى الإجراءات الإدارية والقانونية/القضائية: تتحمَّل الدولة مسؤولية توفير سبل الانتصاف الفعَّال للسكان ممَّا قد يتعرضون له من ممارسات وتجاوزات من القوى الأمنية. وهذه السبل تتضمَّن آليات الشكوى والادعاء والتحقيق ومعرفة تطوراتها، وكذلك العرض أمام الهيئات القضائية المناسبة، واتخاذ التدابير اللازمة لجبر ضرر من يُثبتوا بأنَّهم ضحايا لتلك الممارسات. ويجب أن تكون هذه السبل واضحة ومعلنة ويتمكَّن الجميع من سلوكها.

5- إطلاق مشروع وطني للإصلاح الاقتصادي على مستوى السياسات والممارسة: لا شكَّ في أهمية القطاع الاقتصادي في الحياة العامَّة للأفراد والمجتمعات ودوره الكبير في تحقيق السلم المجتمعي؛ لذا إنَّ أيَّ قصور أو تقصير في توفير الفرص المناسبة والنمو التدريجي من شأنه أن يكون أحد الأسباب الرئيسة في تصاعد وتيرة العنف والتطرُّف والانتقام. ويحتاج النظام الاقتصادي إلى إعادة النظر على مستوى السياسات والتشريعات، وكذلك على مستوى الممارسة؛ ليضمن الحدَّ الأقصى من توظيف الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الفرص للجميع.

6 - تخصيص الموارد والعلاقات الدولية لورشنة تطوير مبادرات اقتصادية ومهنية مستدامة خاصة بالشباب والقطاعات المهمشة الأخرى: إن معادلة السلم والعنف تقوم في إحدى موازاتها البسيطة على أن الشباب الذين تتوفر لهم فرص للعمل هم أقل تطرفاً وعنفًا، وأن فكرة المشاريع الصغيرة وبناء القدرات عليها، بما يتناسب مع ما يحتاج إليه سوق العمل وتحقق التنمية المستدامة، سواء ما يتصل منها بالحاضر أم بالمستقبل، من شأنها أن تُهيء لهؤلاء الشباب فرصا للعمل المنتج، بما ينأى بهم عن التفكير المتطرف ويحملهم، بمرور الزمن، على نبذ العنف وترسيخ أسس المواطنة الصالحة في نفوسهم، فضلا عن أنها تُعدُّ موردا اقتصاديا إضافيا للبلاد.

7 - مراجعة القوانين الإشكالية وتعديلها في ضوء خلاصات الفuestas المجتمعية والرسمية، مثل قوانين الإرهاب وقانون المسألة والعدالة: حاول العراق منذ 2003 إنفاذ عدّة تدابير على أنها مسارًا من مسارات العدالة عامّة والعدالة الانتقالية خاصّة، وكان بعضها - وما زال - مهمًا من دون شكّ. ولأنّ هذه التدابير وضعت موضع التنفيذ بمعزل عن تدابير أخرى تتصل بها، وغياب البرامج والخطط لتنفيذها على نحو مترابط ومنطقي، فقد أدّى ذلك إلى توسيع بعض الفجوات المجتمعية، من خلال الشعور أحيانا بالتمييز وأحيانا أخرى بالانتقائية على أسس مختلفة، فضلا عن أنّ بعض التدابير التي تقتصر على جوانب معينة قد تسببت في إعمام فهم خاطئ لمفاهيم وتدابير أعمّ وأشدّ تأثيرا بشكلاها الشمولي، مثل: العدالة وجبر الضرر. وتقتضي الضرورة أن تؤخذ بالحسبان وجهات النظر المنبثقة عن المساحات المجتمعية والرسمية وما آلت إليه.

8 - برامج إعادة تأهيل ودمج وطنية واجتماعية ومهنية/اقتصادية لأعضاء المجموعات المسلحة الحاليين والسابقين: يُفترض ألا تكون في الدولة قوة غير قواتها النظامية؛ انطلاقا من منطق العدالة التصالحية القائمة - في أحد أركانها - على الدمج والتحويل. ويجب إعطاء أولوية كبرى لهذه القضية على أنّها إحدى التدابير الأساسية لضمان عدم التكرار أولا، والمساهمة في مصالحة وطنية حقيقية ثانيا، والاستفادة من تلك الفئة بأن تأخذ دورها الفعّال والمنتج في المجتمع ثالثا. إنّ إهمال هذه القضية يعرّض هؤلاء الأفراد إلى التهميش القاسي، ويدفعهم إلى خيار وحيد يتمثّل بالاستمرار في السلوك العنيف، إذ يجدون في ذلك مأمنا لهم وتعويضا عن رفض المجتمع لهم، وعلى أنّ ذلك المسار هو المسار الوحيد المتوفّر لهم. وقد عانت عدّة تجارب من ذلك، كأوغندا التي فشلت مسارات العدالة الانتقالية فيها إلى حدّ كبير في إعادة تأهيل المقاتلين ودمجهم، ولا سيّما عشرات آلاف الأطفال الذين جُنّدوا، الأمر الذي أسهم في تشكيل مجموعات مسلّحة أخرى، بعضها في نزاع مع السلطة ومع أطراف أخرى، وبعضها الآخر

يمارس النشاطات الإجرامية. إنَّ عدم العمل الجاد على إعادة تأهيل هؤلاء ودمجهم يُسهم بقوة في استمرارية الشرخ المجتمعي حتى على مستوى العائلة، وسيكون له الأثر الأخطر في بقية التدابير. ويجب عدم التعامل مع تلك الفئة بمنطق الإدانة فحسب، إنَّما على أساس ما يمكن لهم أن يقوموا به على مستوى المساهمة في جَبْر الضرر وتحقيق النموِّ الاقتصادي والخدمي للمجتمعات.

## ح. التوصيات

### ح. التوصيات

من وحي ما عرضه هذا الدليل من مسارات وتدابير لعدالة انتقالية تصالحية في العراق مستوحاة، بشكل أساسي، من حوارات تفاعلية على المستوى المجتمعي والرسمي المشترك. ويستخلص مطوّر هذا الدليل التوصيات الرئيسية الآتية على أنّها (ضرورات) ملحة في هذه المرحلة:

### 1. منظمات المجتمع المدني

- البدء فوراً بأنشطة تحليل السياق وتقييم الحاجات، وضمان النهج التعاوني بين المنظمات بحسب التخصص والتوزيع الجغرافي.
- تعزيز قنوات الاتصال الفعالة وتكثيفها مع الجهات الحكومية ذات الصلة؛ لمناقشة قضية العدالة الانتقالية التصالحية والتدابير الممكنة.
- تطوير نظريات التغيير وما يرافقها من خطط استراتيجية أساسية للتنفيذ.
- تخصيص الموارد اللازمة والدفع باتجاه تسويق منطقي لبرامج طويلة الأمد مع الجهات الداعمة والممولة
- تكثيف أنشطة رفع الوعي وبناء قدرات العاملين في المنظمات حول العدالة الانتقالية التصالحية بما يتناسب مع السياق العراقي.
- الشروع بأنشطة وتدخّلات إعادة الروابط المجتمعية وزرع الثقة بين المجتمعات والسلطات.
- الشروع بدعم مجموعات من الضحايا والعائلات؛ لتأهيلهم وأخذ الدور القيادي في التدابير والتدخّلات كافة
- تكثيف أنشطة الحوار في القوانين والتدابير القائمة التي تخصّ العدالة الانتقالية والتفاعل مع السلطات الرسمية في مناقشتها وتقديم البدائل أو اقتراحات التحسين العملية.

### 2. المؤسسات الرسمية

- الشروع في إطلاق المساحات الرسمية الأولية لمناقشة مسار العدالة الانتقالية في العراق، والتركيز على إشراك الفئات المتخصصة وذات الصلة المباشرة، من أكاديميين وفاعلين مجتمعيين وشباب ونسويات ومثلي الهيئات الرسمية الأساسية المعنية بالقضية، فضلاً عن مثلي الضحايا والعائلات.

- تكليف جهة حكومية معيّنة تتولّى شؤون التواصل والتفاعل مع مبادرات المجتمع المدني، بحيث تكون صلة الوصل الواضحة والرسمية لمشاركة المعلومات والخطط.
- إعداد مواد توضيحية للتدابير القائمة ونشرها، وتيسير وصول الضحايا والعائلات وبقية المتضرّرين إليها
- المشاركة الفعّالة والمكثّفة في أنشطة المجتمع المدني الرامية إلى إعادة الروابط المجتمعية، وغيرها من التدابير التي تُسهم في كشف الحقيقة وتحقيق الرضا.
- إعادة النظر في التشريعات الخاصة بمكافحة خطاب العنف والكرهية، وإجراء التعديلات الضرورية لتجربته والعمل على نشر الوعي المضاد لهذا الخطاب، من خلال الأطر الرسمية وبالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إعادة النظر في آليات التعامل مع المقابر الجماعية وخطتها، وموضوع المفقودين عموماً، واتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لإطلاق برنامج وطني؛ لمعالجة القضية على أنّ هذه الخطوة سيكون لها أثر إيجابي كبير في مختلف القطاعات المجتمعية التي تشارك هذا الموروث الأليم.

### 3. الإعلام

- التفاعل مع منظمات المجتمع المدني لضخّ المعرفة المستنيرة بخصوص العدالة الانتقالية التصالحية، والمساهمة في عملية النشر والتوعية والحوار الموضوعي بشأنها.
- تبنّي استراتيجيات ذكية للتعامل مع خطاب العنف والكرهية، وتقديم البدائل المرغوبة من المجتمع
- إطلاق برامج إعلامية تنطلق من الميدان تتفاعل مع المجتمعات والمتخصّصين في قضايا العدالة الانتقالية التصالحية وتدابيرها، بما يُسهم في تحديد الحاجات وتحقيق نهج تشاركي فعّال.

### 4. القوى الشبابية

- الشروع بأنشطة تعزيز معرفة الشباب بالسياق التاريخي للعراق بالاستفادة من خبرات متخصّصين يستطيعون تقديم ذلك في سياق نشر المعرفة المستنيرة وضمان عدم التكرار.

- تكثيف النشاط المجتمعي وليس السياسي فقط، والاستثمار في حال القبول للمساهمة في أنشطة استعادة الثقة المجتمعية، وتقديم نماذج مثالية لتدابير مثل المصارحة.
- تضمين اقتراحات وأفكار تتعلق بمسار العدالة الانتقالية التصالحية في الخطاب السياسي الشبابي، وكذلك في العمل البرلماني للقوى الشبابية البرلمانية.

#### 5. المنظمات النسائية و/أو النسوية

- الانخراط الإيجابي وأخذ دور قيادي في جهود المجتمع المدني؛ لضمان تدخّلات حسّاسة للنوع الاجتماعي وتعزيز الدور الأصيل للمرأة.
- إطلاق برامج لكسر الحواجز المجتمعية واستعادة الثقة، يكون الفاعلون الأساسيون فيها النساء
- أخذ المبادرة في مناقشة وصياغة الاقتراحات التشريعية أو التنفيذية، فيما يتعلّق بالتدابير الممكنة على مستويات كشف الحقيقة وتدابير الجبر الفردي والجماعي.

## الفهرس

4	شكر وتقدير
5	ملاحظة تمهيدية
6	أ. المقدمة
10	ب. لمن هذا الدليل؟
11	ج. كيف نتعامل مع هذا الدليل؟
13	د. هل نحتاج لعدالة انتقالية/تصالحية؟
15	هـ. الإطار المفاهيمي العام للعدالة الانتقالية التصالحية
18	و. التحديات، القواعد الأساسية، وإدارة التوقعات
21	ز. نحو خارطة الطريق:
21	1. فهم السياق وتحليله باعتماد منهجية البحث التشاركي
23	2. تطوير نظرية التغيير وخطط التنفيذ
25	3. المعرفة المستنيرة
27	4. استعادة الروابط المجتمعية
32	5. بناء محورية الضحايا والعائلات
34	6. إنشاء الفضاءات/المساحات المجتمعية حول تدابير العدالة الانتقالية/التصالحية
38	7. تأسيس علاقة ندية وإيجابية مع السلطة
40	8. المساحات والتدابير الرسمية
42	9. تأسيس الإطار الرسمي للتنفيذ
43	9.1 مفوضية العدالة والمصالحة/ مفوضية الحقيقة والعدالة، مثالا للجنة حقيقة ومصالحة

45	9.2 الإعلام
45	9.3 المفقودون
47	9.4 حفظ الذاكرة
50	9.5 جَبْر الضرر
52	9.6 إصلاحات مؤسساتية
56	ح. التوصيات
56	1. منظمات المجتمع المدني
56	2. المؤسَّسات الرسمية
57	3. الإعلام
57	4. القوى الشبابية
58	5. المنظمات النسائية و/ أو النسوية







